



PROVISIONAL

A/41/PV.76
1 December 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

(بنغلاديش)

السيد شودري

الرئيس :

اقرار جدول أعمال الدورة العادية الحادية والأربعين للجمعية العامة وتنظيم الأعمال : طلب ادراج بند فرعي اضافي مقدم من الامين العام [٨] : (تابع)

اعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/ابريل ١٩٨٦ [١٤٢]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64506/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول أعمال الدورة العادية الحادية والأربعين للجمعية العامة وتنظيم

الأعمال : طلب ادراج بند فرعي اضافي مقدم من الامين العام (A/41/245)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذا الصباح ، أود أولاً أن استرعي انتباه الجمعية الى مذكرة الامين العام (A/41/245) ، المتعلقة بتعيين عضو في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة ، نظرا لاستقالة أحد أعضاء تلك اللجنة .

وحيث أن البند ١٨ من جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة "تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى" لا يتضمن بندا فرعيا يتعلق بتعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة ، يقترح الامين العام ، عملا على تمكين الجمعية العامة من اتخاذ الاجراء اللازم ، أن تدرج الجمعية هذا البند الاضافي الفرعي على جدول أعمال دورتها الحادية والأربعين ، وتحيله الى اللجنة الخامسة وفقا للممارسة المرعية .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تدرج ذلك البند الفرعي الاضافي على جدول أعمال دورتها الحادية والأربعين ، وتحيله الى اللجنة الخامسة ؟
تقرر ذلك .

البند ١٤٢ من جدول الأعمال

اعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، بشأن الهجوم العسكري الجوي

والبحري ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة

الولايات المتحدة الحالية في نيسان/ابريل ١٩٨٦ : مشروع قرار A/41/L.35

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتمزم إقفال قائمة المتكلمين

في المناقشة المتعلقة بهذا البند في الساعة ١٢ ظهر اليوم .

إذا لم أسمع اعتراضا سيتقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبالتالي ، أرجو من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم على القائمة في أقرب وقت ممكن .

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) : نبدأ اليوم محافظة البند الخاص بالعدوان الذي ارتكبه الادارة الامريكية ضد ليبيا ، والذي ادرج بحاء على طلب من منظمة الوحدة الافريقية في اجتماع القمة في شهر تموز/يوليه الماضي .

ولا يخفى على أحد انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة عدائية سافرة ضد ليبيا منذ قيام ثورتها في أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٩ . وأسباب هذا العداء ليست بخافية على أحد ، ذلك أن الجماهيرية أصبحت تنتهج سياسة مستقلة غير منحازة تجاه القضايا الدولية ، وقامت بتصفية القواعد العسكرية الأمريكية من فوق ترابها ، ومارست حقوقها السيادية الكاملة على مواردها الطبيعية ، بتأميم شركات النفط الأجنبية ، والقضاء على الاحتكارات الأمريكية ، ووقفت الى جانب الشعوب المستعمرة الواقعة تحت نير الظلم الاستعماري والعنصري ، كما هي الحال بالنسبة لشعوب فلسطين وناميبيا وجنوب افريقيا ، وقدمت الدعم لحركاتها التحريرية في كفاحها المشروع ، ونضالها العادل من أجل الحرية والاستقلال والقضاء على التفرقة العنصرية .

ان هذه السياسة المستقلة التي تنتهجها ليبيا لم ترضِ الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تريد أن تكون الجماهيرية أداة من أدوات العملية الخاضعة لهيمنتها وسيطرتها ، كما تريد أن تسيطر على المورد الرئيسي لاقتصادها ، وهو النفط ، بقصد إجبارها على الخضوع والتبعية .

وهكذا فقد تعرضت ليبيا ، ومازالت تتعرض ، الى حملات التشويه الاعلامية ، ومسلل التهديدات والاستفزازات ، وأعمال العدوان المباشر وغير المباشر من قبل الادارة الأمريكية ، والتي تجسدت بأعمال فعلية شملت الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية . ولم تخفِ الادارة الأمريكية ، في وقت من الأوقات ، أن هذه الاستفزازات والاعمال العدائية السافرة تهدف الى عزل ليبيا سياسيا ، ومحاصرتها اقتصاديا . كما تهدف أيضا الى زعزعة الاستقرار ، وإشاعة البلبله وإثارة الشكوك ، تمهيدا لقلب نظام الحكم الوطني الشعبي في البلاد . ولم تسقط الولايات المتحدة في أي يوم من الايام الخيار العسكري الذي لجأت اليه بالفعل بعد أن فشلت كل محاولاتها في تحقيق غاياتها وأهدافها العدوانية .

لقد جمّدت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها الدبلوماسية مع الجماهيرية ، كما دأبت على ممارسة الضغوط المختلفة ضد البعثة الليبية لدى الأمم المتحدة . وقد

أخطر الأمين العام مرات ومرات بذلك ، الأمر الذي عرقل تأدية بعثة الجماهيرية لمهامها على الوجه المطلوب وفقا لاتفاقية المقر .

وقد رافق هذه الخطوات السياسية تدابير اقتصادية قسرية ، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن توقفها عن شراء النفط الليبي وجميع مشتقاته ، ومارست مختلف أنواع الضغوط ضد الخبراء والعنبريين الأمريكيين العاملين في صناعة النفط الليبية من أجل حملهم على مغادرة ليبيا وترك أعمالهم . ثم أصدرت قرارا يفرض على جميع شركات النفط الأمريكية العاملة في ليبيا ضرورة التوقف عن نشاطها في الجماهيرية . وتأتى هذه القرارات في إطار محاولاتها المستمرة لإلحاق الأضرار بصناعة النفط في ليبيا . كما قامت الإدارة الأمريكية بإيقاف تصدير جميع أنواع قطع الغيار الخاصة بالطائرات المدنية التجارية ، منتهكة بذلك عددا من العقود التجارية المبرمة في هذا الصدد .

وكرمت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك كل جهودها من أجل فرض حصار اقتصادي شامل ضد ليبيا ، حيث أعلنت الإدارة الأمريكية ، بتاريخ ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، تدابير اقتصادية جديدة ضد ليبيا ، وأصدرت الأمر التنفيذي رقم ١٢٥٤٣ ، الذي حظرت بموجبه التجارة وكل أنواع المعاملات بين الأمريكيين ، أفرادا وشركات ، وبين ليبيا ، اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ .

كما أصدرت الإدارة الأمريكية أيضا الأمر التنفيذي رقم ١٢٥٤٤ بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، الذي تم بموجبه تجميد كل الأموال الليبية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي فروع المؤسسات الأمريكية الموجودة في الخارج منتهكة بذلك كل المبادئ والقوانين الدولية وحتى المبادئ التي تدعى أن الاقتصاد الحر الأمريكي يقوم عليها . ولم تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية بما اتخذته هي نفسها من تدابير ، بل أخذت تمارس الضغوط على الدول الحليفة والصديقة لها للاقتداء بها .

إن التدابير القسرية الأمريكية تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية التي تقضي بتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل

الدولية ذات الصبغة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والانسانية ، وتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا ، كما تحرم استخدام أي دولة للتدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير ، أو تشجيع استخدامها لأكسراه دولة على النزول عن ممارسة حقوقها وعن سيادتها .

وقد أدا المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز ، الذي عقد في هراري في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، هذه التدابير ، إذ جاء فيه :

"وبحث رؤساء الدول أو الحكومات الاجراءات التي اتخذتها ادارة الولايات المتحدة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والتمثلة في فرض المقاطعة الاقتصادية عليها وتجميد أموالها بالولايات المتحدة . وأدانوا هذه التدابير بوصفها شكلا من أشكال القسر الاقتصادي لأغراض سياسية ، وطالبوا ادارة الولايات المتحدة بالفاتشا فوراً . وأعربوا عن تضامن حركة عدم الانحياز المطلق مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ضد هذه الاجراءات التي تهدف الى تقويض خططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والنيل من سيادة واستقلال شعبها . ودعوا كافة الدول الى اتخاذ الترتيبات العملية المناسبة لمساعدة الجماهيرية العربية الليبية في التغلب على هذه الاجراءات التعسفية" . (A/41/697 ، ص ١٣٩ ، الفقرة ٨٢)

كما قامت الولايات المتحدة بحملة لمضايقه الطلبة الليبيين الذين يدرسون في الولايات المتحدة ، ولغقت التهم ضدهم بقعد عرقلة تحصيلهم العلمي في ميدان العلوم والتكنولوجيا ، دون أي مبرر سوى حرمان ليبيا من المعارف والعلوم في هذا الميكان أو ذاك .

وفي المجال الاعلامي ، قامت الولايات المتحدة بحرب اعلامية شرمة ضد ليبيا وقيادتها . وقد وصلت هذه الحرب الى درجة ما وصفته وسائل الاعلام الامريكية "بالفضيحة الاعلامية" ، إذ اقدمت الادارة الامريكية على حملات تظليل ، كان آخرها ما كشفت عنه

صحيفة "واشنطن بوست" المادرة بتاريخ ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، حيث أشارت الصحيفة الى مذكرة كان قد بعث بها مستشار الامن القومي الى الرئيس الامريكسي ، ريفان ، خلال شهر آب/اغسطس الماضي تدعو الى نشر حملة أكاذيب وتقارير تظليلية مزيفة من أجل ارباك القيادة السياسية في ليبيا واشاعة حالة من عدم الاستقرار والبلبلة في البلاد . وقد اعترف السيد جون بويندكستر مؤخرا بأنه بعث فعلا بهذه المذكرة التي أشارت اليها صحيفة الواشنطن بوست ، وأشارت ردود فعل عنيفة داخل الولايات المتحدة الامريكية ، وفي العالم بأسره ، لما انطوت عليه من استهانة بالشعب الامريكسي والسراي العام في الولايات المتحدة الامريكية نفسها ، والذي كان الضحية الاولى لحملة التظليل الكاذبة التي كان من نتائجها استقالة السيد برنارد كالب ، الناطق الرسمي بإسم وزارة الخارجية الامريكية ، من منصبه احتجاجا على حملة التظليل الكاذبة التي قامت بها الادارة الامريكية . وقد صرح السيد برنارد كالب للمخفيين على إثر اعلان استقالته أنه يشعر "انه استُغْل من قِبَل الادارة الامريكية في هذه الحملة التظليلية" . ونتيجة الحرج الذي وقعت فيه الادارة الامريكية قامت بطرد أحد كبار موظفي مجلس الامن القومي الامريكسي كعقاب له على افشاء سر المذكرة المشار اليها .

وقد صرح السيد جورج شولتز وزير الخارجية الامريكية في ٢ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٦ ، في محاولة لتبرئة نفسه من المسؤولية عن تلك الحملة ، قائلا :
"إنني ربما أكون مذنباً في بعض ما قلته إزاء زعزعة استقرار النظام الليبي" .

ولكنه ، في نفس الوقت ، حاول أن يبرر هذه الحملة التظليلية التي أراد لها أن تكون أداة للعدوان . واعتقد أن هذه الحملة التظليلية التي راح ضحيتها السيد كالب ، نجد أن السيد شولتز نفسه الآن يكاد يكون ضحية لها . فالسيد شولتز نفسه الذي برر الكذب تجاه ليبيا ، نرى أنه الآن في موقف حرج ، حيث أنه نفسه كان ضحية لهذا الكذب فيما يخص الأحداث الاخيرة والمتعلقة بالعلاقات الامريكية الايرانية . إذ كان ، وتؤكد هو نفسه من ذلك ، يكذب على حلفائه ويكذب على اصدقائه في الوقت الذي كانت فيه الادارة الامريكية تمارس أشياء أخرى .

إن الحملة التظليلية التي تأتي في سياق حرب إعلامية تشنها الادارة الامريكية ضد ليبيا منذ عدة سنوات ، وتقوم الصهيونية العالمية التي تسيطر على عدد كبير من وسائل الإعلام ، المقررة والمسموعة والمرئية في الولايات المتحدة الامريكية ، بتنفيذ تلك الحملة بسبب مواقف ليبيا الثابتة والملمبة من النضال العادل والكفاح المشروع لحركات التحرر الوطني في العالم ، وفي مقدمتها حركة التحرر الوطني الفلسطيني .
عندما فشلت الولايات المتحدة الامريكية في تحقيق أهدافها العدوانية ، فمن طريق الضغوط الاقتصادية ، والحرب الاقتصادية ، والإعلامية ، والثقافية ، لجأت السي الخيار العسكري . ولقد مهدت الولايات المتحدة لهذا الخيار بسلسلة من الانتهاكات للمياه الاقليمية الليبية وللجوء الليبية . فقد دأبت الولايات المتحدة على إجراء مناورات عسكرية استفزازية أمام الشواطئ الليبية وفي المياه الاقليمية ، خاصة في خليج سرت وهو خليج تاريخي ليبي . ولم تكن تلك المناورات سوى محاولات استفزازية صافرة لاستدراج ليبيا للصدام العسكري .

لقد قامت الطائرات العسكرية الامريكية في ١٩ آب/اغسطس ١٩٨١ ، باعتراض عسدد من الطائرات الليبية في الاجواء الليبية ، واطلقت عليها المواريج واسقطت اثنتين منها فوق المياه الليبية .

وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ اعترضت الطائرات العسكرية الامريكية المقاتلة طائرة مدنية ليبية تابعة للخطوط الجوية الليبية ، بينما كانت في رحلة عادية بين بنغازي واشينا .

وبتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٦ ، قامت الطائرات الامريكية بقصف عدد من الاهداف المدنية في مدينة سرت ، وفي نفس الوقت قامت قطع الاسطول السادس بإطلاق مواريجها ضد قوارب الحراسة الليبية التي كانت تقوم بدوريات عادية روتينية في المياه الاقليمية الليبية . وقد نجحت عن هذا العدوان اضرار فادحة في الارواح والممتلكات . وقد تضاعفت تلك الخسائر في الارواح والممتلكات . في اليوم التالي ، أي في يوم ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ ، حيث عادت الطائرات الامريكية لتقفم الاهداف المدنية من جديد ، بينما كان يجري رفع الانقاض وانتشال جثث المواطنين المدنيين الابرياء .

وبتاريخ ١٥ و ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، قامت الولايات المتحدة بفاراتها البربرية الوحشية على الاحياء السكنية والمطارات المدنية في كل من مدينتي طرابلس وبنغازي ، حيث قامت عشرات من الطائرات من طراز (إف ١١) التي أقفلت من قواعدها في بريطانيا وطائرات من طراز (إف ١٤) من حاملات الطائرات المرابطة أمام السواحل الليبية ، يرافقتها عدد من طائرات الحماية . وطائرات التزود بالوقود ، قامت بفارات جوية بربرية حيث ألقت بحمولتها من أطنان القنابل المنقودية الانشطارية فوق مطارات مدنية وأحياء سكنية ومستشفيات ومدارس للمعزة في كل من مدينتي طرابلس وبنغازي ، بما فيها بيت قائد الثورة الليبية ، الامر الذي أدى الى استشهاد عدد كبير من المواطنين المدنيين الابرياء ، كما لحقت بالاهداف المدنية خسائر فادحة . ولقد وصف شاهد عيان ، وهو سفير غانا عند تحدده أمام مجلس الامن ، هذا العدوان بما يلي :

"إن زيارتنا لليبيا هذا الاسبوع قد مكنت وفدي من أن يشهد بأم عينيه النتائج المروعة لاستخدام القوة في تسوية المنازعات بين البلدان ، وللأسف فإن معظم ضحايا ما يسمى بالقصف المسدّد للطرابلس كانوا من النساء والاطفال . ويتبين مما نقش على الاضحة في المقبرة الواقعة في أطراف طرابلس أن الضحايا كانوا من عمر الزهور إذ تراوحت أعمارهم بين ست وسبع وتسع سنوات . لقد ماتوا وهم في نومهم البريء . إن الاخطاء التي ارتكبتها قاذفات القنابل الامريكية ، سواء في تحديد اهدافها أو في اتخاذ هدف دقيق قد أدت الى إزهاق العديد من أرواح المدنيين وإلحاق التدمير بالممتلكات" .

ولقد أدان المجتمع الدولي هذا العدوان الفادر ، فقد أصدر المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز الذي عقد في الفترة من ١ الى ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، بياناً أعلنوا فيه :

"إدانتم الشديدة لهذا العدوان الذي لا مبرر له والذي يشكل عملاً من أعمال الارهاب الذي تمارسه دولة ، وخرقا للقانون الدولي ، وميثاق الأمم المتحدة . وطالبوا الولايات المتحدة بالتوقف الفوري عن القيام بمثل هذه الاعمال العدوانية ، بما في ذلك المناورات العسكرية في خليج سرت التي تعتبر انتهاكا لسيادة الجماهيرية العربية الليبية وسلامتها الاقليمية وتعرض السلم والامن في منطقة البحر المتوسط للخطر".

كما أعلن رؤساء الدول والحكومات أيضا :

"أن الهجوم الجوي على دار زعيم الثورة الليبية بغية الفتك به وبأسرته يعتبر سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وجريمة خالية من أي قيمة سياسية أو خلقية" .

كما أدان هذا العدوان أيضا رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية حيث أكدوا في الإعلان الذي صدر عن المؤتمر :

"إن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات يود إبلاغ حكومة الولايات المتحدة الحالية أن اعتداء نيسان/ابريل المتعمد ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ليس تهديدا للسلام فحسب ، ولكنه يشكل هجوما على منظمة الوحدة الافريقية . وفي هذا الصدد ، فإن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية يدين بشدة هذا العمل العدواني الذي زاد من حدة التوتر في البحر المتوسط والشرق الاوسط" .

كما أن اجتماع وزراء خارجية الاقطار الاسلامية الذي عقد في نيويورك بتاريخ ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، أدان هذا العدوان أيضا ، وذكر ما يلي :

"إن الاجتماع يدين بشدة العدوان العسكري الامريكي الذي قامت به الولايات المتحدة الامريكية ضد الجماهيرية العربية الليبية خلال شهر نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، ويطالب بتوقف الولايات المتحدة عن اتخاذ أي عمل من شأنه تهديد استقلال وسيادة الجماهيرية أو يعرض سلامتها الاقليمية للخطر . كما يدين الاجتماع التدابير والاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية ضد ليبيا والمتمثلة في فرض المقاطعة الاقتصادية وتجميد أموالها في الولايات المتحدة الامريكية" .

ولقد أذاع مجلس وزراء الخارجية العرب في اجتماعية في شهر آذار/مارس وتشيرين
الأول/أكتوبر ١٩٨٦ العدوان الأمريكي ضد الأهداف المدنية في خليج سرت ، حيث أكد
المجلس في بيانه الذي صدر عقب انتهاء تلك الدورة :

"إدانة عدوان الولايات المتحدة على الجماهيرية بقوة ، واعتباره
انتهاكا صارخا لسيادة واستقلال وسلامة الأراضي الليبية . كما يعتبر استمرار
هذا العدوان تهديدا لسلامة وأمن الدول العربية وللأمن والسلام الدوليين ،
ويحمل [الولايات المتحدة] مسؤولية ما ينجم عن هذا العدوان من أخطار" .

هذا بالإضافة الى الإدانات والتنديد الذي صدر عن مختلف دول العالم ،
والمظاهرات التي شهدتها مختلف دول العالم وخاصة في أوروبا التي أرادت الولايات
المتحدة جرّها لتكون أداة لها في العدوان ضد ليبيا .

هذا وقد أوصى مؤتمر رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية إدراج
الهجوم العسكري الجوي والبحري الأمريكي كبند على جدول أعمال الجمعية العامة في
دورتها العادية الحادية والأربعين .

لقد لجأت الجماهيرية بالفعل الى الجمعية العامة بعد فشل مجلس الأمن في
معالجة القضية بسبب إساءة استعمال حق النقض من قبل الولايات المتحدة وبعض حلفائها .

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي إحدى الدول الكبرى التي تتمتع بعضوية مجلس
الأمن الدائمة وتملك حق النقض ، الأمر الذي يضاعف تلقائيا من حجم المسؤولية الملقاة
على عاتقها بموجب الميثاق . فإذا كانت المادة الثالثة والعشرون من ميثاق الأمم
المتحدة تشترط ، عند انتخاب أية دولة لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة ، مراعاة
مساهمة تلك الدولة في حفظ السلام والأمن الدوليين ، واحترام مقاصد الأمم المتحدة ،
فمما لا شك فيه أن مسؤولية الولايات المتحدة كدولة كبرى وكعضو دائم في مجلس الأمن -
في المحافظة على السلم والأمن الدوليين - هي مسؤولية مضاعفة .

غير أن سجل الولايات المتحدة ضد الشعوب والاقطار الصغيرة يتناقض تماما مع نص
وروح الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة .

ففي جنوب افريقيا ، لاتزال الادارة الامريكية تحول دون فرض أي عقوبات اقتصادية على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ورغم إدانة المجتمع الدولي كله لنظام جنوب افريقيا البغيض وسياسته العنصرية الممقوتة ، فإن الولايات المتحدة لاتزال ترفع شعار "الحوار البناء" مع ذلك النظام العنصري المعزول .

وفي الشرق الأوسط ، نجد الولايات المتحدة تتحالف مع نظام عنصري آخر هو الكيان الصهيوني ، وتتعقد معه معاهدة تحالف استراتيجي ، وتحول دون إدانة المجتمع الدولي لممارساته غير الشرعية واعتداءاته العسكرية ضد الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال والمنشرد في المخيمات ، وكذلك اعتداءات هذا الكيان ضد شعب لبنان الصغير وضد سكان مرتفعات الجولان السورية . وقد دأبت الولايات المتحدة على تزويد هذا الكيان بالمساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ، الامر الذي شجعه على استمرار احتلال الاراضي ورفض الانسحاب والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة .

وفي نيكاراغوا ، قامت وتقوم الادارة الامريكية بتلغيم الموانئ وفرض حصار اقتصادي قسري وتشجع على الاطاحة بالحكومة الوطنية هناك وتساعد الارهابيين وتعتبرهم مقاتلين من أجل الحرية .

وفي كوبا ، نجد أن الولايات المتحدة تصرّ على استمرار وجودها العسكري ، كما تصر أيضا على استمرار إحكام الحصار الاقتصادي القسري ضد كوبا . ولا يمكن أن ننسى أيضا ما حدث لشعب غرينادا الصغير .

هذه مجرد أمثلة ذكرتها ، على سبيل المثال لا الحصر ، لكي أوضح أن سلسلة الممارسات الامريكية العدائية ضد ليبيا تأتي في إطار هذه السياسة الامريكية التي تتسم بالمعارضة الشديدة للأهداف والمبادئ التي تؤمن بها الشعوب الصغيرة ، وتنم عن العداء السافر لطموحات تلك الشعوب في التحرر والانعتاق من ربقة الامبريالية والاستعمار .

لقد اضطرت الجماهيرية أن تلجأ الى مجلس الامن نتيجة للممارسات الامريكية العدائية أكثر من ست وعشرين مرة ، كنا في بعض تلك المرات نكتفي بالتنبيه أو التحذير في رسائل ومذكرات وزعت جميعها كوثائق من وثائق مجلس الامن والجمعية العامة . وفي مرات أخرى دعونا مجلس الامن للانعقاد لمناقشة الاعتداءات والشهيديات الامريكية ضد ليبيا .

خلال عام ١٩٨٣ ، لجأنا الى مجلس الامن تسع مرات ، وخلال عام ١٩٨٤ ثلاث مرات ، وخلال عام ١٩٨٥ مرة واحدة . أما خلال هذا العام فقد لجأنا ثلاث عشرة مرة شاكين أو محذرين أو منبهين .

ولم يتمكن المجلس ، في أية مرة من تلك المرات ، من أن يتخذ أي إجراء . كما لم يتمكن في المرات التي تقدمنا خلالها بالشكوى من أن يصدر أي قرار ، أو حتى بيان ، يدين فيه الاعتداءات العسكرية الامريكية ، الامر الذي اضطرننا معه الى اللجوء الى الجمعية العامة ، كما اضطرت شعوب صغيرة أخرى مثل نيكاراغوا الى اللجوء الى الجمعية العامة مثلنا .

إن الجماهيرية العربية الليبية ترى في العدوان الامريكى المسلح والتواجد العسكري المكثف في المنطقة واستمرار المناورات والاستفزازات العسكرية تهديدا للامن والسلام في المنطقة .

إن هذه الممارسات تعكس سياسة الارهاب الامريكية ضد الشعوب الصغيرة ، وهي قبل ذلك كله وبعده انتهاك صريح لاحكام الميثاق وللمبادئ القانون الدولي وأهداف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومقاصد الأسرة البشرية في السلام والرخاء والازدهار . كما أنه يتناقض مع قرارات الجمعية العامة الداعية الى تعزيز التعاون والامن في منطقة البحر المتوسط من أجل تحويله الى بحيرة سلام وأمن واستقرار ، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية في المنطقة .

إن العدوان العسكري الامريكى يدخل ، في رأينا ، في إطار السياسة الامريكية الدائمة التي تسعى الى بث الرعب والارهاب في العالم ، وتهديد أمن وسلام أقطار

العالم الثالث ، وليس ذلك العدوان سوى حلقة في سلسلة السياسات الامريكية الرامية الى اخضاع الشعوب لسيطرتها وهيمنتها . إن الادارة الامريكية تتحجج بمبررات واهية مثل الادعاء بممارسة الارهاب . وستستمعون في هذه القاعة الى جملة من الاكاذيب والتضليل عما يدعونه بالارهاب .

لكن الادارة الامريكية فشلت في تقديم أي دليل مادي على ما تسميه بالارهاب الليبي . ولقد سبق للجماهيرية أن أكدت أكثر من مرة رفضها للارهاب وتحديدها لادارة الامريكية أن تقبل اللجوء الى محكمة العدل الدولية بشأن مزاعمها ، وأكدت التزامها مسبقا بأي قرار يصدر عن المحكمة . كما أكدت ، من خلال رسائل رسمية تم توجيهها الى رئيس مجلس الامن والامين العام ، أكدت فيها الجماهيرية استعدادها لقبول تحقيق دولي عن طريق مجلس الامن - بشرط أن يلتزم الطرفان بنتائج هذا التحقيق . ولقد أكدت للامين العام ذلك ، في رسالة رسمية وفي مقابلة مباشرة ، وطلبت منه إبلاغ الادارة الامريكية استعداد ليبيا للتحقيق الدولي عن طريق محكمة العدل الدولية أو عن طريق مجلس الامن . ولكنني لم استلم حتى الآن أي ردّ من الامين العام بشأن موقف الادارة الامريكية . إن الجماهيرية ، في إطار سياستها غير المنحازة والمحايدة ، تحرص على إقامة علاقات متوازنة مع الجميع ، على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ولكن هذه الرغبة من جانب الجماهيرية لم تقابل من جانب الادارة الامريكية سوى باستمرار المجابهة والاستفزاز والعدوان .

واننا نوكد احترامنا والتزامنا بميثاق الامم المتحدة واستعدادنا للتعاون
لما فيه مصلحة البشرية .

لكن الادارة الامريكية تريد ، وهي تخضع للأداة الصهيونية العالمية ، أن تقتل
أو تسكت أي صوت يرفض سياستها في المنطقة العربية . فبعد ليبيا التي اتهمت بكافة
الاتهامات نرى الآن أنها تتجه نحو سوريا مستخدمة بريطانيا كأداة . ان بريطانيا وعد
بلغور ، بريطانيا التي أنشأت الكيان الصهيوني وأنشأت النظام العنصري بجنوب
افريقيا ، تريد الآن أيضا باتفاق مع الادارة الامريكية وفقا للمخطط الصهيوني أن تسكت
أي صوت . لقد تم العدوان على ليبيا واستخدمت وسائل التضليل والآن جاء دور سوريا
واستخدمت أيضا بريطانيا بعد أن استخدمت قواعدها لضرب ليبيا .

ولعلني لا أستطيع أن أختم هذه الكلمة إلا بأن أشير الى ما ذكره السيد جاك
شيراك ، رئيس وزراء فرنسا ، ولا أعتقد أن الولايات المتحدة أو بريطانيا تعتبرانه
صديقا للعرب ومعاديا للولايات المتحدة . لقد أكد السيد جاك شيراك في تصريحه لمجلة
واشنطن تايمز بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر أن السيد كول مستشار المانيا
الاتحادية والسيد غيتشر وزير خارجيتها أكد له أن حادث مطار لندن كان حادثا مديرا
من قبل الموساد الاسرائيلي ، ونعرف مدى تغفل الموساد سواء في المخابرات
البريطانية أو الامريكية ، بهدف تشويه سمعة سوريا .

وان ما ذكره السيد جاك شيراك بالذات يؤكد أن الموساد أيضا هم وراء هذه
الحملة ضد ليبيا وضد سوريا . إنهم يريدون ، بعد أن نجحوا في اخضاع بعض الأصوات
العربية ، اخضاع سوريا وليبيا وانهاء القضية الفلسطينية بعد أن قاموا بضرب
الفلسطينيين حتى في مواقع تواجدهم انها مناورة ومؤامرة تشترك فيها كل من بريطانيا
وامريكا كأداة من أدوات الصهيونية العالمية .

وسنستمع هنا في الجمعية العامة لطرفي الأداة وهما الكيان الصهيوني
وبريطانيا ليدافعا عن الموقف الامريكي وليعددا الاتهامات التي يوجهونها لنا . لاشك
أن هذه الجمعية وهي تمثل الضمير الحي للعالم ، وهي تمثل في جلها شعوب العالم
النامي ، ستقوم بالرد المناسب على هذا العدوان بالتنديد به وبادانته .

ويجب ألا نكتفي بالادانة ، فالادانة وحدها لا تكفي . فإن سجل الادارة الامريكية حافل بالادانات . وبالامس فقط أصدرنا قرارا يتعلق بأمريكا الوسطى ولكنه لن ينفذ كما لم تنفذ قرارات سابقة . ولكننا يجب أن نكون صفا واحدا وأن نتكاتف لنرغم الامبريالية الامريكية وأدواتها العميلة وأدواتها الممثلة في الكيان الصهيوني على احترام الأمم المتحدة واحترام قراراتها .

السيد الكواري (قطر) : ألقى البيان نيابة عن المجموعة العربية التي أتشرف برئاستها خلال الشهر الحالي . وسوف أكتفي بمعالجة انعكاسات العدوان الامريكي على الشعب الليبي من الناحية القانونية وتأثيراته المستقبلية على القانون الدولي ، تاركا معالجة الجوانب الأخرى للمتحدثين الذين سيشاركون في هذا البند . .
واسمحوا لي أن يكون بياني على شكل ملاحظات :

أولا : هل كان الهجوم استخداما لحق الدفاع الشرعي عن النفس ، كما قيل حينئذ ، طبقا للمادة ٥١ من الميثاق ؟ إن عناصر الاجابة على هذا السؤال هي كالاتي :
(أ) نص المادة ٥١ صريح في أن مشروعية استخدام القوة دفاعا عن النفس مشروطة بسبق وقوع اعتداء مسلح على الدولة التي تريد تبرير استخدامها للقوة على أساس الدفاع الشرعي . (ب) الاعتداء المسلح من دولة على أخرى يقتضي استخدام القوات المسلحة للدولة المعتدية ضد اقليم الدولة المعتدى عليها أو ضد استقلالها السياسي .
(ج) أعمال الدفاع الشرعي يجب ان تقع فور حدوث الاعتداء المسلح السابق وترمي الى رد الاعتداء ومنعه من بلوغ أهدافه . وفي العبارة الشهيرة المنسوبة لوزير خارجية الولايات المتحدة في القرن الماضي ، المستر وبستر : إن الدفاع الشرعي "ضرورة آنية ملحة لا تتيح وقتا للتروي ولا مجالا لاختيار الوسيلة" . (د) أعمال الدفاع الشرعي يجب ان تكون متناسبة حجما ونوعية مع الاعتداء المسلح السابق .

هذه هي شروط الدفاع الشرعي في القانون الدولي . وواضح كل الوضوح - من غير حاجة مني الى استعراض الوقائع من جديد - ان العدوان الذي جرى في شهر نيسان/ابريل الماضي لا يتوفر فيه أي شرط من هذه الشروط .

ثانيا : ان نص الفقرة ٣ من المادة الثانية من الميثاق قاطع في التزام الدول الاعضاء بغض منازعاتها بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر . كما أن الفقرة الرابعة من المادة نفسها تلزم الدول الاعضاء بالامتناع عن استخدام القوة في علاقاتها بعضها ببعض .

فهل جرى الالتزام بهذه الاصول واحترام هذه المبادئ في الحالة التي نحن بصددنا ؟ إن طرق الحل السلمي للمنازعات الدولية التي استقر عليها عرف الدول منذ زمن بعيد قد كرسها أخيرا إعلان مانيل الذي اعتمده الجمعية العامة بقرارها ١٠/٣٧ الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ . وهذه الطرق هي التي نصت عليها الفقرة ٥ من الإعلان التي تنص على التزام الدول كلها بالسعي بحسن نية وبروح من التعاون الى حلول عاجلة لنزاعاتها بأي من الطرق الآتية : التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم ورفع الأمر الى القضاء واللجوء الى التدابير أو الاجهزة الاقليمية ، أو غير ذلك من الوسائل السلمية التي تختارها الدول ذات الشأن . فهل استنفدت كل هذه الوسائل السلمية بين الطرفين قبل هذا الهجوم الذي نحن بصدد مناقشته ؟

ثالثا ، من الاهمية بمكان التأكيد على مخاطر استخدام القوة في العلاقات الدولية ، فتحاشي تلك المخاطر هو المقصد الرئيسي للتنظيم الدولي ولهذه المنظمة العالمية. ولئن كان الهجوم الذي نحن بصدده لم يسفر هذه المرة عن اتساع رقعة النزاع واحتمال شموله العالم كله ، فليس هناك من يستطيع بثقة وحسن نية أن يؤكد لنا أن استخدام القوة على هذا الأسلوب في مرة قادمة لن يؤدي الى أوخم العواقب على أمن العالم وسلامه نتيجة سوء التقدير أو الخطأ في احتساب العواقب ، أو غير ذلك من العوامل التي قد تغيب عن الدولة المهاجمة ، وقد تجرأ قبل غيرها إلى النزاع على مستوى المعمورة .

إني باسم المجموعة العربية ، أطلب من الجمعية العامة الموقرة تأييد مشروع القرار المطروح عليها .

السيد باسندوه (اليمن) : لما كانت هذه الدورة هي أول دورة تعقدتها جمعيتنا العامة منذ وقوع العدوان الأمريكي الفادر يوم الخامس عشر من شهر نيسان/ابريل الماضي ، على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، فإنه لبيدهي أن يجري بحث ذلك الاعتداء الصارخ في هذه القاعة حتى نقوم باتخاذ ما يتناسب مع خطورته وفداحة نتائجه من المقررات الحازمة .

ففي ذلك اليوم المشؤوم قامت ، كما نعلم جميعا ، طائرات سلاح الجو الامريكى الضخمة اف ١١١ من قواعدها في المملكة المتحدة ، ومعها طائرات من نوع ، آخر ، أو أنواع أخرى ، أقلعت من حاملات الطائرات الامريكية الرابضة قبالة الشواطئ الليبية ، باختراق أجواء ذلك البلد العربي الافريقي غير المنحاز ، العضو في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، لتصب حمولاتها من القذائف الرهيبة المروعة على سكان مدينتي طرابلس وبنغازي الآمنين ، فحصدت أرواح العشرات من الأطفال والنساء والشيوخ العزل ، وأصابت المئات غيرهم بجروح متفاوتة ، وهدمت العديد من دور أحيائهما السكنية على من فيها من الأبرياء ، بكل وحشية ودونما رافة . ورغم ذلك ، راحت الولايات المتحدة الامريكية ، في تحد ظاهر للرأي العام العالمي كله ، تعلن عن

قيامها بذلك العمل الوحشي البشع بكل تفاخر ومباهاة ، لدرجة أن رئيس الإدارة الأمريكية ظهر ليلة عيد على التليفزيون وكأنه ييزف بشرى سارة الى الشعب الامريكى .
ولقد تدارس مجلس الامن الأمر فور حدوثه ، وكاد يصدر قرارا يدين الولايات المتحدة بصريح العبارة ، غير أن مندوبها لجأ الى استخدام حق دولته في النقض ، فحال بذلك دون صدور القرار .

وازاء حيلولة المندوب الامريكى دون قيام مجلس الامن باصدار قراره الذي حظي بتأييد غالبية الدول الاعضاء ، فأنني أود أن أنتهز هذه الفرصة لأبدي وجهة نظري فسي ما أراه ، وربما يراه معي آخرون ، شفرة واضحة في ميثاق الأمم المتحدة ، حتى وإن يكن في هذا خروج بعض الشيء عن الموضوع الذي نحن بصدد بحثه .

إنني ، وإن كنت لا أنزع الدول دائمة العضوية في مجلس الامن حقها في الاستمرار في الاحتفاظ بحق النقض ، ولا أريد حتى أن أنكر عليها أهليتها للتمتع بمثل هذه السلطة الاستثنائية ، نظرا لعلمي المسبق بما يمكن أن يجره سلب هذا الحق المتميز منها على هذه المنظمة الدولية الام من المشاكل والمتاعب التي هي في غنى عنها ، ولا سيما في مثل هذه الظروف التي تعيشها وتمر بها ، فضلا عن ما في إحداث مثل هذا التغيير أو التعديل من الاستحالة ؛ رغم ذلك فأنني لا أتردد في القول بأنني أنكر على كل دولة من الدول الدائمة العضوية تمتعها بصلاحيه استخدام حق النقض حين تكون هي المشكو بها أو المدعى عليها مباشرة . ذلك لأنها تكون قادرة على الإفلات بجلدها من الإدانة بلجوتها إلى استخدام هذا الحق الذي تملكه ، وبذلك يقف مجلس الامن عاجزا عن ممارسة سلطاته ، وإصدار قراراته . وهذا يعني أنها ، وهي المتهم أو الخصيم والغريم ، يحق لها - في الوقت نفسه - أن تتبوأ مقعدا بين مقاعد الحكام ، وتملك حق النقض الكفيل بإبطال صدور أي حكم ضدها . فأين العدل في وضع كهذا ؟ بل أي منطق في الإبقاء على مثل هذه الحال ؟

لكن لئن كان ماجرى في مجلس الامن حين قيامه بالنظر في موضوع العسودان الامريكى السافر على ليبيا خلال شهر نيسان/ابريل المنصرم ، هو الذي دفعني الى إشارة هذه الخاطرة ، وابداء هذه الملاحظة التي ربما كان قد سبقني اليها آخرون من قبل عبر

العقود الاربعة الماضية من عمر الأمم المتحدة ، فإنني إنما أردت أن أتخذ من ذلك مثالا ، ومن ثم دليلا ، على خطأ ينبغي العمل على تقويمه وتلافي استمرار وجوده . ومع ذلك فإنه غير غائب عن ذهني أن دولة كالولايات المتحدة لن تعمد وجود من يقوم باستخدام حق النقض نيابة عنها . وليس أدل على ذلك من أن هناك من شاركها في استخدام هذا الحق عندما عرض في مجلس الأمن مشروع القرار الخاص بإدانة العدوان الأمريكي على ليبيا للتصويت . لذلك فإن المسألة لا تعدو كونها قضية مبدأ بالدرجة الأولى . وهي هل يحق للمتهم أو الخصم ، بل وحتى من يتواطأ معه أيضا ، أن يشارك في إصدار الحكم ؟

ان بلادي ، الجمهورية العربية اليمنية ، لم تتردد كغيرها من الدول المحبة للسلام والرافضة لكل أشكال العدوان في إدانة ذلك الاعتداء المنافي لكل القوانين والمواثيق الدولية ، والمجافي لأبسط الاعراف المرعية في التعامل بين الدول ، فور وقوعه .

وها أنا اليوم أقف أمامكم لأعرب عن موقف بلادي مجددا ، ولأطالب الجمعية العامة بأن تصدر قرارا واضحا يدين المعتدي ويشجب جرمه - وذلك في نظري أضعف الايمان .

إننا لا ينبغي لنا أن نتجاوز عن قيام أي دولة - مهما بلغت قوتها ، وعظم جبروتها - بإعطاء نفسها حق إنتهاك سيادة غيرها من الدول ، ولا حق الاعتداء على شعب بلد آخر ، مهما إنتحلت لنفسها من مبررات وأعدار ، لأن هذا يجعل عالمنا كله عرضة لأن تسوده شريعة الغاب ، ويحكمه منطق القوة المجردة .

فما حل بليبيا الشقيقة يوم الخامس عشر من شهر نيسان/ابريل الماضي ومن قبل ذلك ، كما تفضل وفصل معالي الاخ الدكتور على عبد السلام التريكي المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية عند استهلاله للنقاش ، ما حل بليبيا الشقيقة يمكن أن يحل بأي من دولنا إن نحن مكتنا عنه ، ولم نرفع عقائرتنا بالشجب والادانة - ما دمنا لا نملك غيرها للأسف الشديد .

وإذا كنا نرفض الإرهاب من فرد ، فإننا نرفض الإرهاب من أي دولة أيضا ، بل ومن باب أولى .

وإذا كانت الإدارة الأمريكية تتهم بعض الدول بتأييدها الارهاب من خلال دعم أفراد ، فكيف تصنف عدوانها الغادر على ليبيا الشقيقة في شهر نيسان/ابريل الفاشت ؟ أو لعلها تتصور أننا من الغباء لدرجة القبول بتفسيرها على أن عدوانها إنما كان اجراء انتقاميا لا أقل ولا أكثر ؟ لا أعتقد أن عاقلا على هذه البسيطة يمكن أن يسلم بمحة هذا التعليل . إذ ما هو الارهاب الدولي اذا لم يكن اعتداء دولة على دولة أخرى ارهابا ؟

أو أليست الولايات المتحدة تعتبر إقدام فرد أو أفراد على قتل أو خطف شخص أو أشخاص ، أو اختطاف طائرة ركاب أو باخرة سياحية عملا ارهابيا يستحق التنديد والادانة ؟ إذن فكيف لا يكون قيام أسراب من طائراتها الحربية العملاقة باقتحام أجواء دولة أخرى ، وإلقاء حمولاتها من أدوات التدمير والقتل الرهيبة . نعم كيف لا يكون ذلك ارهابا ؟

أو ألم يترتب على عدوانها ذاك قتل مواطنين ليبيين أبرياء . وهدم العديد من الدور السكنية ، وبث الرعب والهلع في قلوب الآف ، بل مئات الآلاف من سكان العاصمة الليبية ومدينة بنغازي وغيرها من المناطق ؟ فكيف لا يكون ذلك العدوان ارهابا ، بل قمة الإرهاب ؟

ولئن كانت تهمة سلامة فرد أو أفراد ، فيجب أن تهمةنا ، من باب أولى ، سلامة شعب ، وسيادة دولة مستقلة .

وإذا كنا لا نقر الارهاب من فرد أو جماعة ضد شخص أو حفنة أشخاص ، فإننا نرفضه ، بل يجب أن نرفضه ، وبشده ، من دولة ضد دولة أخرى ، وضد شعبيها كله .
 فالسكوت عن عدوان دولة على دولة أخرى ، يصير عالمنا غابة لا مكان فيها لسيادة ميثاق ولا قانون دولي ، فتفقد الأمم المتحدة ، بالتالي ، قيمتها ، بل وحتى صبر وجودها . إن أهم ما كشفت عنه الأيام بعد وقوع ذلك العدوان الصارخ على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الشقيقة ، لجوء الادارة الامريكيسية إلى اسلوب الاقتراء على ذلك القطر العربي الافريقي الشقيق ، من خلال حملة إعلامية مدروسة ومنظمة لتضليل الرأي العام الامريكسي خاصة ، والرأي العام العالمي عامة ، وايهامها بمسؤولية ليبيا عن كل ما يقع من عمليات ارهابية في كل مكان من العالم ، توطئة لاستئناف العدوان عليها . ولكن تشاء ارادة الله أن يفتضح أمر ذلك السدس الإعلامي الخطير .

تلك حقيقة وقفنا عليها جميعا من خلال متابعتنا لأجهزة الإعلام الامريكيسية ، وذاع أمرها في العالم كله . ومع ذلك لا تزال الحكومة الامريكيسية تصر - في عناد - على أن ما قامت به ضد ليبيا يوم الخامس عشر من شهر نيسان/ابريل المنصرم ، لم يكن عدوانا . وانما كان اجراء انتقاميا أو عملا تأديبيا . وعلى كل حال فلها أن تقبول ما تشاء . لكننا لسنا ملزمين بقبول ما تقول . وانما نحن هنا مطالبون بأن نتخذ موقفا يجسد روح ونص الميثاق والقوانين الدولية ، ويؤكد على ادانتنا للعدوان وعلى تحميل المعتدى مسؤولية ما ترتب على عدوانه من نتائج مادية ومعنوية .

على أن خطورة العدوان تتضاعف حين يكون القائم به دولة في حجم الولايات المتحدة التي يفترض فيها أن تكون حامية السلام ، والحريمة على احترام الميثاق والقوانين الدولية . ولذلك يتعين أن تكون الادانة بقدر حجم المعتدي .

إننا في هذا الموقف لا ننطلق من رغبة في مزايدة ، وانما ننطلق من ادراك عميق بأن عدوان الولايات المتحدة على ليبيا الشقيقة يوم الخامس عشر من شهر

نيسان/ابريل عام ١٩٨٦ ، يشكل سابقة خطيرة . وإن عدم تكرره يتطلب منا ادانته بحزم وقوة ، وذلك ما نملكه للامف الشديد .

السيد بريسلر (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تجتمع الجمعية العامة هنا هذا الصباح بناء على طلب ليبيا ، التي تحاول أن تصور نفسها كضحية بريئة وتصور الولايات المتحدة بأنها قامت بعمل لا مبرر له لم يسبقه استفزاز ضدها . فلننعم النظر أولاً في ادعاءات البراءة هذه . فمثل هذه النظرة توضح لماذا اضطرت الولايات المتحدة بعد سنوات من التحذيرات والنسداءات الشفوية إلى هذه الهيئة ، أن تستند إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة كي تقوم بعمل من أعمال الدفاع عن النفس في ١٥ و ١٦ نيسان/ابريل هذا العام .

ولننتقل إلى السجل المخزي للارهاب والعنف الليبي . يمكننا أن نبدأ بعام ١٩٦٩ عندما استولى القذافي على السلطة ، ولكننا سنعود إلى العقد الماضي فقط . ففي أعقاب الامتلاء على سفارتنا في طهران ، أحرقت سفارتنا في طرابلس في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ . وقامت الولايات المتحدة بتعليق معظم الأنشطة الدبلوماسية ولكن بقي عدد قليل من موظفي السفارة . وأعقب الهجوم على سفارتنا ، هجوم مماثل على سفارة فرنسا في طرابلس في بداية ١٩٨٠ مما أدى إلى اغلاق سفارتنا في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٠ .

كذلك ثبت استعداد ليبيا لنقل حملتها الارهابية إلى بلدان أخرى ، في وقت مبكر . ففي شباط/فبراير ١٩٧٩ ، استخدمت ليبيا الطائرات المدنية لارسال قوات لمساعدة ديكتاتور أوغندا ، عيدي أمين . وبحلول عام ١٩٨١ بدأت ليبيا حملة من محاولات الاغتيال ومن التدخل في تشاد . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ فشلت عملية اغتيال حسين حبري التي خطط لها خلال زيارته للسودان ، عندما استسلم الليبيون الذين كانوا سيقومون بهذه العملية ، للسلطات السودانية . وفي تموز/يوليه ١٩٨٢ قامت القوات الليبية بغزو واحتلال أجزاء من تشاد للمرة الثانية .

وبدا الليبيون الهجوم على ركاب الطائرات وعلى المطارات ووسائل النقل المدني في ١٩٨١ . وفي شباط/فبراير ١٩٨١ اطلق مسلح ليبي النار على المسافرين القادمين من الجزائر إلى مطار روما مستهدفا اصابة شخصية بارزة معارضة للقذافي في المنفى . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ انفجرت قنبلتان في حقائب سفر لدى اخراجها من طائرة وصلت إلى مصر قادمة من ليبيا . وفي نيسان/أبريل ١٩٨٤ انفجرت في مطار هيثرو بلندن قنبلة اخرى اخفيت في حقيبة لا تحمل اسما اخرجت من طائرة ركاب ليبية فأصابته خمسة وعشرين مدنيا بريثا .

وتمثل جانب آخر من حملة الارهاب التي شنها القذافي على المستوى العالمي ، والتي بدأت في مطلع الثمانينات ، في اغتيال معارضيه المقيمين بالخارج . ففي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ اطلقت النار على طالب دراسات عليا في كولورادو فأصيب بجروح خطيرة ؛ وفي تموز/يوليه التالي قتل طالب معارض للقذافي في أوغدين بولاية يوتاه . وطوال سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ تم التحرش بطلاب ليبيين يدرسون في أوروبا وتهديدهم بالقتل . وفي آذار/مارس ١٩٨٤ انفجرت أربع قنابل في لندن ومانشستر بالقرب من مساكن وأماكن عمل منفيين ليبيين ، جرح فيها ما يزيد على خمسة وعشرين شخصا .

وكانت سنة ١٩٨٤ سنة دموية بوجه خاص إذ نشر القذافي شبكته الارهابية في جميع أنحاء أوروبا والبحر المتوسط . ففي آذار/مارس حرقت الغوغاء السفارة الاردنية في طرابلس ، بينما وقفت السلطات الليبية مكتوفة الايدي دون اتخاذ أي اجراء . وفي نيسان/أبريل ١٩٨٤ اطلقت النيران من المكتب الشعبي الليبي في لندن وقتلت شرطية بريطانية . وعندما أغلقت الحكومة البريطانية المكتب وقطعت العلاقات الدبلوماسية ،لقى الليبيون القبض على عدد من الرعايا البريطانيين في طرابلس بتهم ملفقة واحتجزوهم رهينة في محاولة للضغط على الحكومة البريطانية حتى لا تحاكم من قبض عليهم في لندن .

وفي منتصف ١٩٨٤ بلغت حملة القذافي الارهابية ذروة جديدة . ففي حزيران/يونيه

اعلنت وكالة الانباء الليبية الرسمية ، جانا ، أن :

"الجهامير الليبية قد قررت أن تشكل فرقا انتحارية لمطاردة الخونة وملاحقة الاعداء الكلاب حيثما وجدوا ولتصفيتهم جسديا" .

وفي الشهر نفسه ، قتل ليبي معارض للقذافي يعمل رئيسا لتحرير صحيفة عربية في اثينا بواسطة رجلين كانا يركبان دراجة بخارية . وبعد ذلك بثلاثة أشهر وجد منفي ليبي مخنوقا في غرفة فندقه في روما . وفي ذلك الصيف أصيبت تسع عشرة سفينة بأضرار من جراء الالغام التي انفجرت في البحر الاحمر . وكان من المسلم به بوجه عام أن تلك الالغام قد وضعت بواسطة سفينة ليبية . وفي ايلول/سبتمبر تورط الليبيون مرة أخرى في مؤامرة لاغتيال حسين حبري رئيس تشاد باستخدام قنبلة موضوعة في حقيبة يد . وفي تشرين الثاني/نوفمبر أعلن الرئيس المصري مبارك أن القذافي أرسل أربعة قتلة إلى مصر لاغتيال رئيس الوزراء الليبي السابق البكوش وأنه تم القاء القبض عليهم . وارسلت إلى المكتب الشعبي الليبي في مالطة صور يبدو منها أن البكوش قد قتل . وعندئذ ادعت مصادر الصحافة الليبية الرسمية أن البكوش قد أعدم بواسطة الفسرق الانتحارية التي أرسلت إلى الخارج لتصفية أعداء الثورة . وقد سجل ذلك نوايا القذافي بوضوح ، بالرغم من أن سفاحيه لم يتمكنوا لحسن الحظ من تنفيذ مهمتهم .

واستمرت حملة ليبيا الارهابية بلا هوادة خلال ١٩٨٥ . وقال القذافي في خطاب القاها في ٣١ آذار/مارس إن :

"مهمتنا هنا في هذه القيادة تتمثل في أن نتحقق من تحويل العمليات الانتحارية الفردية إلى أعمال منظمة تؤتي شأرها المرجوة وتهزم العدو وتحرر الأمة ٠٠٠ إننا نريد من كل فرد فينا أن يقول : لقد قررت أن أموت نكاية في أمريكا ، لأن هذا القرار لا تستطيع أمريكا أن تمارس ضده حق النقض " .

فمن الذين كانوا الضحايا ؟ في شباط/فبراير كان الضحية هو السفير الليبي السابق في النمسا الذي كان قد استقال قبل خمس سنوات احتجاجا على سياسات النظام . وفي آذار/مارس كان الضحية صائغا ليبيا في روما . وفي نيسان/أبريل كان الضحية رجل أعمال ليبيا في نيقوسيا ، وطالبا ليبيا ومواطننا مغربيا يقيم في ألمانيا

الغربية . وفي أيلول/سبتمبر كانت الضحية اثنين من رجال البريد في تونس أصابتهما
الخطابات الملعمة التي هربها دبلوماسي ليبي إلى تونس . وقد حمل هذا الحادث تونس
على قطع العلاقات الدبلوماسية . وفي ذلك الصيف نفسه طردت حكومة بلادي دبلوماسيا
ليبيا كان يعمل هنا في الامم المتحدة وتبين تورطه في مؤامرة ضد المعارضين الليبيين
لنظام القذافي الذين يعيشون في الولايات المتحدة .

وانتهت سنة ١٩٨٥ بهجمات ارهابية بشعه في مطاري روما وفيينا في ٢٧ كانون
الاول/ديسمبر . وقد قتل فيها عشرون شخصا من بينهم أربعة ارهابيين . وجرح ما يزيد
على ١١٠ أشخاص . وكان خمسة من القتلى أمريكيين ، من بينهم فتاة في العقد الثاني
من عمرها . وكانت ليبيا متورطة بصورة عميقة في دعم مجموعة أبي نضال التي نسقت هذه
الهجمات الارهابية ونفذتها . وكان التواطؤ الليبي واضحا . وذكر مسؤولون تونسيون أن
نظام القذافي كان يحوز جوازي سفر تونسيين استخدمهما الارهابيون . ولم يكن بوسع
هؤلاء الارهابيين الحصول على جوازي السفر هذين بغير التفاوض المقصود من جانب
السلطات الليبية .

وننتقل الآن إلى سنة ١٩٨٦ . إن اصرار القذافي على نشر الموت والدمار قد
تسبب في المزيد من الفظائع . فقد استمر التدخل بالقوة في شؤون الدول الافريقية
الآخري . ففي ١٠ شباط/فبراير هاجم المتمردون الذين تدعمهم ليبيا القوات التشادية
في جنوب تشاد ، وفي ١٧ شباط/فبراير قصفت قاذفة قنابل ليبية قاعدة جوية في
نجامينا . وبينما أنكرت ليبيا أية مشاركة في القتال ، ذكرت حكومة تشاد أنه كان من
بين الاسرى عدد من الليبيين . وإلى جانب هذه الاحداث كانت خطابات القذافي مليئة
بالكراهية والعنف . ففي ٥ آذار/مارس أعلن :

"إن أي شخص غادر ليبيا يقف الآن في صفوف الاعداء ، جانب أمريكا .
لقد انتهى أمره . ولي يلقي أية رحمة أو علامة تعاطف في الداخل أو الخارج .
وسمحي تماما أي أثر له . حتى مسكنة لا ينبغي أن يبقى" .

وفي ٥ نيسان/أبريل انفجرت قنبلة في مرقص في برلين الغربية يرتاده الجنود
الأمريكيون ، فقتلت مجندا امريكيا وامرأة تركية وجرحت ما يزيد على ١٢٠ شخصا .
ربعمهم تقريبا من الأمريكيين . ومات جندي أمريكي آخر متأثرا بجراحه في
حزيران/يونيه . وأوضحت بجلاء الأدلة التي لا يمكن دحضها تورط المكتب الشعبي الليبي
في برلين الشرقية .

ولن أكرر هنا القائمة الطويلة للتحذيرات الشفوية التي وجهناها والجهود
الدبلوماسية التي بذلناها في إطار هذه المنظمة والتي حاولنا أن نشني بها ليبيا عن
المضي في حملتها الارهابية . فهذه مسائل مسجلة في وثائق الأمم المتحدة ويمكنكم
جميعا الاطلاع عليها .

في هذه الظروف تصرفنا في النهاية دفاعا عن النفس . ففي ١٤ نيسان/ابريل ، صرح الرئيس ريغان باتخاذ اجراءات ضد مراكز التخطيط الارهابي في ليبيا ردا على الهجمات الارهابية المتكررة ضد مواطني الولايات المتحدة وممتلكاتها والتي شنت برعاية ليبيا . وقد اتخذت هذه الخطوة على مضض : وبعد تحذيرات متكررة وبعد توافر أدلة قاطعة على استمرار حكومة القذافي في التورط في دعم وتوجيه الاعمال الارهابية ضد اهداف أمريكية ، وبعد أن قامت عناصر ليبية برصد دقيق للمنشآت الأمريكية والافراد الأمريكيين وغيرها من الاعمال المماثلة التي اوضحت امكانية ارتكاب المزيد من الاعمال الارهابية . وقد اقتصرنا على مرافق الارهاب والمعدات العسكرية التي تدعم هجمات القذافي علينا . وكما ذكر الرئيس في ذلك الوقت :

"كانت الهجمات مركزة واستهدفت أماكن محددة لتقليل الخسائر بين

أفراد الشعب الليبي ، الذي ليس بيننا وبينه خلاف ."

وفي تلك الليلة ، قدم الرئيس ، وهو يصف وحشية الارهاب الذي يتسم به حكم

القذافي ، الدليل التالي :

"إن الأدلة قاطعة الآن على أن القصف الارهابي لملهى "الابل ديسكويتك"

قد خطط لها ونفذت بأوامر مباشرة من النظام الليبي . ففي ٢٥ آذار/مارس ، أي قبل الهجوم بأكثر من اسبوع ، صدرت أوامر من طرابلس للمكتب الشعبي الليبي في برلين الشرقية بالقيام بهجوم إرهابي ضد الأمريكيين يتسبب في أكبر عدد من الاصابات دون تمييز . وبعد ذلك قام عملاء ليبيا بوضع القنبلة . وفي ٤ نيسان/ابريل أبلغ المكتب الشعبي طرابلس بأن الهجوم سينفذ في الصباح التالي . وفي اليوم التالي أخبروا طرابلس مرة أخرى بالنجاح الباهر الذي أحرزته مهمتهم ."

وكما ذكر الرئيس : "إن أدلتنا مباشرة ودقيقة ولا يمكن دحضها ."

إن أدلتنا سليمة . وأولئك المكلفون من حكوماتهم ببحث هذا النوع من الأدلة يسلمون بذلك أيضا . وقد أعلنت حكومة المانيا الاتحادية أن لديها تأكيدا مستقلا بتورط ليبيا في قصف ملهى "الابل" . كما أعلن أعضاء القمة الاقتصادية في طوكيو

والاتحاد الاقتصادي الأوروبي انه لا يمكن أن تكون لهم علاقات طبيعية مع دولة تدعم الارهاب ، وذكروا ليبيا بالتحديد كدولة من هذا النوع .

والسؤال الذي طرحته العديد من البلدان هو ما اذا كانت استجابة الولايات المتحدة متناسب مع الحدث ، وما اذا كانت تتفق مع القانون الدولي ؟ والرد على شقي السؤال هو : نعم . وقد قال الرئيس ريغان :

"عندما يتعرض مواطنونا للهجوم أو العدوان في أي مكان من العالم بأوامر مباشرة من نظام معادٍ ، فإننا سنرد على ذلك ما دمت أنا في هذا المنصب . إن الدفاع عن النفس ليس حقاً لنا فحسب ، بل انه واجبنا . وهو الذي من أجله قمنا بهذه المهمات . وهو يتفق مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تسلم "بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس .. اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة" .

وقد اتخذت الولايات المتحدة ذلك الاجراء لتقليل قدرة ليبيا على المضي فـي اقتتاف عدوان غير قانوني على الولايات المتحدة ورعاياها عن طريق القوة الارهابية . ولم تكن اجراءات الولايات المتحدة انتقاماً أعمى أو تستهدف الاخذ بالشار . لا ، لقد كانت اجراءات الولايات المتحدة تستهدف منع المزيد من الهجمات فحسب .

ومن المؤسف انه ، بينما سعت الحكومات المسؤولة الى عزل جرثومة الارهاب الليبي واحتوائه ، فان العنف الليبي قد استمر . ففي ١٧ نيسان/ابريل أطلقت أربعة قنابل تحملها المواربيخ على قصر السفير البريطاني في بيروت . وأعلنت جماعة عمر المختار المرتبطة بليبيا مسؤوليتها عن الحادث . وفي نفس اليوم قتل أحد الرهائن الأمريكيين واثنان من البريطانيين في بيروت بدعوى الانتقام من الهجمات الجوية على ليبيا . وفي اليوم التالي ألقى السلطات التركية في أنقرة القبض على أربعة ليبيين ، منهم أعضاء في المكتب الشعبي الليبي ، حاولوا الهجوم على ناد لضباط الولايات المتحدة .

وقد حضر الكثير من دول عدم الانحياز اجتماع القمة الذي عقد في هراري في
أيلول/سبتمبر الماضي . وقد استخدم القذافي ذلك المنبر لكي يتحدى مبادئ هذه
المنظمة وليقسمنا الى معسكرات متعادية ولكي يمجّد قضية الارهاب ، فقال :

"أعدكم من فوق هذا المنبر بأنني سأبدل ، من الآن فصاعداً ، كل ما في
وسعي لتقسيم هذا العالم الى معسكرين - معسكر التحرر ومعسكر الامبرياليين
... يجب تحرير كل شيء ... فكل الدول المتحدثة بالفرنسية ... ليست مستقلة
وهي طابو خامس داخل الحركة ... وكلمة كومنولث كلمة مشيرة للخرج الشديد ...
فهي تعني أنكم ممتلكات لبريطانيا ... وهو شيء يبعث على الخجل"

وبعد ذلك بأسبوعين ساوى القذافي بين الارهاب وحروب التحرير والثورات .
وبهذا أكون قد عرضت هنا اليوم سجل نظام القذافي . إن الدليل على الافلاس
الاخلاقي للقذافي مطروح على الجمعية . وأنا أسأل الاعضاء : أي سند اخلاقي يسمح لليبييا
حتى بالمشول أمام هذه الجمعية ؟ ما هو الاساس الذي يقوم عليه ادعاؤها بأنها تدافع
عن القانون الدولي واحترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة ؟ ان ليبيا تبلغ ذروة النفاق
اذ تقدم مشروع قرار للجمعية العامة يؤكد من جديد :

"التزام جميع الدول بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في
علاقاتها الدولية" و "الحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب في اختيار
نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي دون ما تدخل أو تخريب أو قسر أو قيد
من أي نزع كان" .

وازاء كل هذه الأنشطة التي تشجعها ليبيا ، ليس غريباً أن يتزايد تنصل
الحكومات التي تتمسك بمعايير السلوك الدولي المتعارف عليها من نظام القذافي .
واسمحوا لي أن أؤكد أن وفد بلادي لم يسمع الى هذه المناقشة . ولكنها وقد بدأت الآن
نأمل أن تكون مناسبة لكل البلدان الممثلة هنا لكي توضح معارضتها للارهاب الليبي
ولكي تنأى بنفسها عن المهاترات الليبية العدوانية وأعمالها التي تدعو للاشمئزاز .
إن الشعب الأمريكي ، مثله مثل جميع شعوب العالم التي كانت ضحية للارهاب الليبي أو
التي تخشاه ، يرقب ما ستقوله وتفعله هذه الهيئة . بشأن هذه الشكوى المتسمة
بالنفاق التي تقدم بها نظام يستحق الازدراء من المجتمع الدولي .

السيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

ارتاح وفد تشيكوسلوفاكيا لما قررته الجمعية العامة من ادراج البند ١٤٢ على جدول أعمال هذه الدورة وهو البند المكرس لمسألة الهجوم العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة على ليبيا في نيسان/ابريل الماضي .

لقد درسنا باهتمام اعلان رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي اعتمد في دورتهم المعقودة في اديس أبابا في أواخر تموز/يوليه من هذا العام . وتقف جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الى جانب مضمون ذلك الاعلان الذي يعبر عن الحكمة الجماعية للدول الاعضاء في تلك المنظمة الدولية الهامة . كما نوافق موافقة تامة على النتائج القاطعة التي توصل اليها في هذا الصدد اجتماع القمة الشامن لبلدان عدم الانحياز في هراري . ويذكر الاعلان السياسي الذي اعتمد في ذلك الاجتماع ، بين جملة أشياء ، أن :

"رؤساء الدول أو الحكومات [أعلنوا] ادانتهم الشديدة لهذا العدوان

الذي لا مبرر له ، والذي يشكل عملا من أعمال الارهاب التي تمارسه دولة وخرقا

للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة" . (A/41/697 ، ص ٦٦ ، الفقرة ٢١٥)

لقد تابعنا عن كذب التطورات التي وقعت في جنوب البحر المتوسط ، خاصة منذ بداية هذا العام ، عندما صعدت الولايات المتحدة من ضغطها السياسي والنفسي والاقتصادي ، ثم للأسف الضغط العسكري على الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية . لقد شجبنا الحظر الاقتصادي المفروض على ليبيا ، اذ نعتبر هذا الاجراء بمثابة حلقة أخرى جديدة في سلسلة أحداث اساءة استخدام العلاقات الاقتصادية الدولية من أجل فرض القسر السياسي . ونحن بوصفنا دولة تعرضت ، مع دول اشتراكية أخرى ، على مدى عدة عقود ، لجزاءات شتى ، ولتدابير تمييزية ، ولتأثير القيود على "الصادرات الاستراتيجية" وما الى ذلك ، نتفهم تماما السخط المشروع الذي تشعر به ليبيا ، وكذلك عدد آخر من الدول الاعضاء ، ازاء هذه الخطوة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة . وبالمناسبة ، يبرهن هذا المثال ، من أمثلة الحظر الاقتصادي ، مرة أخرى على وجود مبرر لمناقشة هذه الامور كل سنة في دورات الجمعية العامة . إذ لا بد من استئصال هذه الظاهرة من العلاقات الاقتصادية الدولية .

وبالإضافة الى ذلك ، من المؤسف أن التطورات التي حدثت في جنوب البحر المتوسط في عام ١٩٨٦ ، تسببت في أكثر من مجرد الضغط الاقتصادي على ليبيا . اذ قامت بحرية الولايات المتحدة وقواتها الجوية بسلسلة من المناورات ذات طابع استفزازي وترويعي سافر للغاية وأدى هذا العمل في حد ذاته الى زيادة التوتر في المنطقة . لقد أصدر وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا بيانا في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ ، يدين الهجوم العدواني الذي شنته الولايات المتحدة على اقليم ليبيا ذي السيادة . وقمنا في اليوم التالي بالاعراب عن سخطنا في مجلس الأمن .

لقد تعاطفنا مع مبادرة مالطة التي طلبت - قبل هجوم الولايات المتحدة على ليبيا في نيسان/ابريل الماضي بثلاثة أيام - عقد مجلس الأمن ، وسعيها الى تلافى النزاع المحقق ، حاولت أن تشرك مجلس الأمن في الدبلوماسية الوقائية في هذا الصدد ، لكن للأسف ضاعت هذه المحاولة سدى .

إن الهجوم العدواني المسلح الذي شنته الولايات المتحدة ضد ليبيا في نيسان/ابريل الماضي ، قد أثار بحق سخط الرأي العام العالمي والسواد الأعظم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . إن هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمعايير المتحضرة للسلوك في العلاقات بين الدول ، حدث مصادفة أثناء انعقاد اجتماع وزاري لحركة عدم الانحياز في نيودلهي . وقد أعرب المشاركون في هذا الاجتماع في البلاغ الذي أصدره آنذاك ، وبعد ذلك عن طريق وفدهم الوزاري الذي جاء الى هنا ليبدلي ببيانه أمام مجلس الأمن ، عن ازدرائهم لدبلوماسية البوارج الحربية ، التي اعتبرت خطأ ، في وقت ما ، صفحة طويت الى الأبد ، وأصبحت تشكل فقط فصلا مخزيا من تاريخ العلاقات الدولية في بداية هذا القرن .

لقد أدانت جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بلا لبس أو غموض الهجوم العسكري الذي شنته الادارة الامريكية الحالية على ليبيا ، وهي بلد عربي نام . ونحن نؤكد من جديد تعاطفنا وتضامننا مع شعب ذلك البلد . ونعرب عن اقتناعنا انه سيواصل الصمود أمام ضغط أولئك الذين لم يقبلوا الاتجاه التقدمي لعدد من الدول النامية ومنها ليبيا . ومرة أخرى ، نؤكد استنكارنا القوي لاستخدام القوة والاملاء الدولي وهستيريا النزعات الحربية ، ونطالب بايقاف كل الاستفزات العسكرية وغيرها من الاستفزات الأخرى الموجهة ضد ليبيا ، وكل ضغط يمارس ضد ذلك البلد . وهذا أمر ضروري ، ليس فقط نظرا لاحتياج ذلك البلد الى التنمية السلمية ، بل أيضا لصالح مصير السلم والأمن في منطقة البحر المتوسط بأسرها ، وهي منطقة قريبة للغاية من كل من أوروبا وافريقيا ، قريبة أيضا من منطقة الشرق الاوسط التي تعاني معاناة حادة .

وفي هذا السياق ، أود أن أذكر بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية خلال المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة عندما قال :

"ومن جانبنا ، نحن نعتقد أنه يمكن الاستعاضة عن الردع والتخويف والتهديد بالانتقام بضمانات ثقة قوية . فالتعايش السلمي يمكن بل ويجب أن يصبح المبدأ العالمي الأسمى للعلاقات بين الدول . ويجب أن يحظر الى الامن باعتباره كلاً لا يتجزأ " . (A/41/PV.18 ، ص ٥٢)

وفي رأينا انه ينبغي للولايات المتحدة أن تستجيب على نحو ايجابي وبثأاء لنداء الاتحاد السوفياتي بأن يسحب كلاهما أساطيله البحرية من البحر المتوسط . ونحن نقدر بل ونؤيد جهود دول المنطقة المحايدة غير المنحازة الرامية الى تحويل البحر المتوسط الى منطقة سلم وتعاون ، لا منطقة عدوان وحرب ومواجهة .

ونحن مقتنعون بأن ذلك الهدف سيتحقق اذا ما بذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة تحقيقا لهذه الغاية واذا توافرت الارادة السياسية بما يكفي من قوة .

السيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) : تناقش الجمعية العامة اليوم البند المتعلق بالهجوم العسكري الجوي والبحري الأمريكي ضد الجماهيرية العربية الليبية . انه عدوان ، من الناحية المادية تم ارتكابه في شهر نيسان/ابريل من هذا العام ، ومن الناحية الفعلية والعملية ما زالت آثاره مستمرة حتى الآن . انه عدوان ارتكبه الادارة الأمريكية ضد ليبيا ، وشاركت في هذا العدوان بريطانيا التي وضعت أراضيها ومطاراتها تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية لارتكاب العدوان . وكنت أتمنى منذ البداية أن يكون اسم هذا البند الاعتداءات الأمريكية والبريطانية على الجماهيرية العربية الليبية ، نظرا لكون العدوان تم بالتشاور والتواطؤ والإعداد والتخطيط من قبل الادارتين الأمريكية والبريطانية ، إلا أن بعض المنظمات الدولية والاقليمية ، كمجموعة دول عدم الانحياز ومؤتمر القمة الافريقي والمؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية ، ارتأت أن تخص بالذكر العدوان الأمريكي على ليبيا دون العدوان البريطاني لأن الدور البريطاني لا يرقى الى مستوى الدور الأمريكي .

وبتاريخ ١٤ نيسان/ابريل من هذا العام قامت الولايات المتحدة الامريكية بعدوان بربري وحشي ضد مدينتي طرابلس وبنغازي . حيث انطلقت القاذفات الامريكية ، وبتوقيت واحد ، من مطارات بريطانيا ومن حاملة الطائرات التابعة للأسطول السادس الامريكي في البحر الابيض المتوسط باتجاه الجماهيرية العربية الليبية وألقت بحمولتها فوق أهداف مدنية صرفة في طرابلس وبنغازي ، وبغارة جبانة في ظلام الليل ، الامر الذي تسبب في قتل وجرح العشرات من الاطفال والنساء والشيوخ ، وفي هدم المستشفيات والمدارس والسفارات وحتى بيوت العبادة ، وبشكل يكذب ادعاءات الادارة الامريكية وممثلها في مجلس الأمن عندما قال بتاريخ ١٥ نيسان/ابريل :

"نفذت القوات المسلحة للولايات المتحدة الامريكية سلسلة من الضربات المرسومة بدقة ضد أهداف في ليبيا ذات صلة بالارهاب . وقد تمت تلك الضربات وعادت طائرات الولايات المتحدة الى قواعدها" . (S/PV.2674 ، ص ١٣ - ١٥)

بينما المعلومات الاكيدة تشير الى أن القصف لم يصب أي هدف عسكري ، أو كما تدعي الادارة الامريكية بأن له صلة بالارهاب ، بل أصاب واستهدف الاحياء السكنية والمنازل والمدارس ومركزا لرعاية المعوقين وبعض السفارات الصديقة للولايات المتحدة الامريكية إن العدوان الامريكي على ليبيا لم يكن وليد الساعة التي حصل فيها حتى أن العالم لم يفاجأ به . فمنذ سنوات طويلة تتبع الولايات المتحدة سياسة عدوانية واستفزازية ضد الجماهيرية العربية الليبية على نحو جعل هذا البلد الصغير وغير المنحاز يئس منه المنظمة الدولية والرأي العام العالمي الى خطورة ما تقوم به الولايات المتحدة من استفزازات وتحرشات الى مضايقات اقتصادية وصلت الى فرض الحصار ومحاولة تركيع نظام الثورة في ليبيا . وعندما لم تُجد هذه الطرق والوسائل في تركيع هذا النظام الثوري كان لابد من إلصاق تهمة الارهاب به كي تجد الادارة الامريكية المبررات ، وكأنها الشرطي الدولي ، لضربه . فمهدت لذلك بحملة إعلامية واسعة نفذتها بكل دقة المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الامريكية ، متهمه ليبيا بكونها وراء الارهاب الذي يشهده العالم ويقع ضحيته المواطنون الامريكيون الابرياء بسبب

السياسة الحمقاء التي تنفذها حكومتهم في واشنطن . وذهب التخيل في ذهن من هو وراء هذه الحملة الى أن تهمة الإرهاب كافية للقضاء على الثورة الليبية وقائدها المظفر العقيد معمر القذافي . وادعت الادارة الامريكية كذبا وبهتاناً أن لديها الادلة الدامغة التي تدين ليبيا في عمليات الارهاب . وهنا اقتبس من قول لممثل الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الامن أيضا بتاريخ ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ما يلي :

"هناك دليل مباشر محدد ولا سبيل الى دحضه بأن ليبيا تتحمل مسؤولية القصف الذي حدث في برلين الغربية في ٥ نيسان/ابريل والذي نجم عنه موت الرقيب كينيث فورد وفتاة تركية وجرح ٢٣٠ شخصا آخرين ، ومن بينهم ٥٠ فردا عسكريا امريكيا" . (S/PV.2674 ، ص ١٦)

وفي هذا الصباح استمعنا الى ادعاءات الممثل الامريكي يسرد اقوالا للرئيس ريفان ، وكان الرئيس ريفان هو محكمة العدل الدولية .

الم تستمع الجمعية العامة في هذا الصباح لسفير الجماهيرية العربية الليبية الدكتور على التريكي وهو يعلن أن بلاده أكدت أكثر من مرة رفضها للإرهاب ، وأعلن تحديه للادارة الامريكية أن تقبل اللجوء الى محكمة العدل الدولية . ومن الطبيعي أن ترفض الادارة الامريكية مثل هذا العرض ، لان كل ادعاءاتها هي محض كذب وافتراء على الشقيقة ليبيا .

ومع الاسف ، فإن حكومة السيدة تاتشر انسقت وراء هذه الدعاية وصفت لها حتى صدقتها ، وشاركت في العدوان . ولكن عندما ظهر كذب الادعاء الامريكي ، وهنا أشير الى استقالة الناطق الصحفي في الخارجية الامريكية كالب لعدم صحة المعلومات وتشويهها ، ارادت الحكومة البريطانية أن تتنصل من هذا الموضوع إلا أن أيديها كانت ملطخة بدماء الأبرياء من الشعب الليبي الشقيق عندما قدمت أراضيها كقاعدة لانطلاق العدوان .

لم يعد هناك مجال للشك بأن ما قامت به الادارة الامريكية من عدوان على ليبيا كان عدوانا مبيتا ، وان امريكا تعد له منذ سنوات طويلة . وعلى الرغم من ان الجماهيرية العربية الليبية ارادت سلوك طريق الحوار دون المجابهة فان الادارة الامريكية رفضت هذا الطريق ولجأت الى الطريق الذي تعتقد بأنه الأملح ، وهو طريق

الحصار والعدوان لتنفيذ مخططات ذات أهداف استراتيجية ولا تمت بملة الى ما يدعون أنه إرهاب . وكان لها ذلك . وإنه لما يؤسف له ان الادارة الامريكية ادعت كذبا بأنها تمارس حق الدفاع المشروع عن النفس وفقا لاحكام المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ، مستهزئة بعقول البشرية جمعاء ومستخفة بأحكام الميثاق وبالمنظمة الدولية بأسرها ، هل يعقل أن تقوم ليبيا بتهديد أمن الولايات المتحدة الامريكية كما تدعي بذلك ؟ هل أتت الجماهيرية العربية الليبية الى السواحل الامريكية لتهدد أمن الولايات المتحدة ، أم أن هذه الاخيرة هي التي ذهبت الى حيث ليبيا واقعة على شواطئ البحر الابيض المتوسط ، عارضة عضلاتها وقواها من خلال تجوال أسطولها في هذا البحر الهادئ ؟

إن الموضوع لا يحتاج الى كثير من التبصر . وهدف الادارة الامريكية هو الإطاحة بثورة ليبيا بقيادة الزعيم معمر القذافي . فليبيا دولة تقدمية وغير منحازة وتنتهج نهجا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا مستقلا . وليبيا هي في الخندق الاممي الاول لتحرير فلسطين من العدو الصهيوني الغاصب . وليبيا على علاقات ودية مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية . وليبيا ايضا تتعاطف مع حركات التحرر في العالم ومع الانظمة التي تكرهها الولايات المتحدة الامريكية . وليبيا تدين نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ولذلك فان الادارة الامريكية تعتبر ان كل من لم يخضع لها او ممن لم يكن تابعا لها فهو خارج عن القانون وإرهابي . هذا هو المنطق الامريكي الاعوج . إن كل ما قامت به ليبيا - وشورتها المظفرة - أنها صفت القواعد الاجنبية البريطانية والامريكية في طبرق وطرابلس ، وأنهت الاحتكارات الامريكية النفطية ، ولذلك يجب تصفية النظام الليبي بشتى الطرق .

إن ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من عدوان يشكل سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الدولية . ويشكل انتهاكا صارخا لاحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي وللمبادئ التي تنادي بعدم استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات ما بين الدول . إن التهديد باستعمال القوة هو نوع من إرهاب الدولة وإن تواجد الاسطول السادس الامريكى في البحر الابيض المتوسط وتهديداته الدائمة لدول المنطقة هي من أجل تنفيذ مهمة الارهاب ، وتاريخه وسجله ، أي الاسطول السادس ، حافلان باللجوء الى الارهاب . فلقد قصفت مدينة بيروت وضواحيها من احدى قطعه "نيوجرسي" في عام ١٩٨٣ . ويطيب لي ، بهذه المناسبة ، أن أذكر الحكومة الأمريكية بالطيار الذي اسقطته قواتنا الجوية وهو يشن هجوما على القوات السورية ، واسمه غودمان ، وقد سلمناه الى الحكومة الأمريكية فيما بعد . ومن احدى حاملات الطائرات التابعة لهذا الاسطول انطلقت الطائرات لاعتراض الطائرة المصرية المتجهة الى تونس والتي ارغمت على النزول في احدى الجزر الإيطالية . كما ان قطع هذا الاسطول ساهمت في تمويل الطائرات الاسرائيلية عندما قصفت مدينة تونس في العام الماضي . ان سياسة ارهاب الدولة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية سواء مباشرة أم عن طريق أساطيلها وقواعدها العسكرية لتجعلنا نتساءل باستمرار عن هذه الدولة العظمى التي تتشدد بالحرية والديمقراطية وتمارس سياسة الارهاب وترتكب العدوان وتتدخل في الشؤون الداخلية لزعة الاستقرار منتهكة بذلك قواعد السلوك المتحضر والمتمدن ولا يجاريها في هذه السياسة إلا حكومة تل أبيب الارهابية التي تمارس القتل والارهاب والتشريد والقصف المستمر وطرد السكان وتحويلهم الى لاجئين .

إن العدوان الامريكى على الجماهيرية هو عدوان مبيت ومخطط له ويعبر عن تمهيم الادارة الأمريكية على القضاء على ليبيا وثورتها . كما ان هذا العدوان يؤكد ان الولايات المتحدة الأمريكية هي العدو الرئيسي للشعب العربي وتمثل القوة الرئيسية التي يركز عليها الكيان الصهيوني في جميع اعماله العدوانية والتوسعية . ان الترسانة العسكرية الأمريكية هي المصدر الوحيد الذي يدعم ويغذي حروب اسرايل

العدوانية ؛ ولا ينسى الشعب العربي الجسر الجوي الذي مدته الولايات المتحدة لإنقاذ اسرائيل في حرب ١٩٧٣ . إن الشعب العربي لا ينسى أبدا مباركة الولايات المتحدة لعدوان اسرائيل على تونس وعلى سيادتها وأراضيها ولا ينسى أبدا أن امريكا هي العائق الوحيد للسلم في منطقة الشرق الاوسط من جراء سياسة التعاون الاستراتيجي بينها وبين اسرائيل ، هذا الحلف الذي يقوم على الرفض الكامل للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وللانسحاب من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . إن العدوان على ليبيا ليس عدوانا عليها فقط ، بل هو عدوان على الأمة العربية بكاملها . والحملة التي قادتها الصهيونية في الولايات المتحدة كانت وماتزال حملة ضد العرب وضد حضارتهم وضد قيمهم .

إن اشتراك بريطانيا في العدوان على ليبيا له مدلوله الخطير . وعلى هذه الدولة الاستعمارية ان تتحمل مسؤولياتها الناجمة عن مشاركتها في هذا العدوان . ان وضع اراضيها وقواعدها تحت تصرف الادارة الامريكية لانطلاق العدوان قد عبر الشعب البريطاني عن غضبه عليه وعارضه بمظاهرات الصاخبة ومن خلال المناقشات التي دارت في مجلس العموم البريطاني . ويبدو ان بريطانيا من خلال اشتراكها في العدوان على ليبيا لم تنس حقدما الدفين على ثورة ليبيا عندما قامت هذه الثورة بتمفية القواعد البريطانية في ليبيا . إن الحكومة البريطانية بمشاركتها بالعدوان برهنت انها لن تستطيع نسيان ماضيها وتاريخها الاستعماري في المنطقة وهي التي تأمرت على الشعب العربي وعلى حقه في الحياة الحرة والاستقلال . ان تاريخ بريطانيا الاستعماري مرتبط ارتباطا وثيقا بما يجري الان في فلسطين من ممارسات صهيونية ضد الشعب الفلسطيني . أليست بريطانيا هي التي سلمت فلسطين لقمة سائفة للصهاينة المقتصبين ؟ أليست بريطانيا هي سبب ما يجري في جنوب افريقيا من اضطهاد واعتداء وممارسات لسياسة الفصل العنصري ؟ ان الولايات المتحدة الامريكية ليست العدو الوحيد للعرب . ان بريطانيا شريكة امريكا في العدوان هي ايضا عدوة العرب وعليها تحمل مسؤوليات اعمالها وهي سبب كل ما يجري في المنطقة من أمور . هي التي زرعت الكيان الصهيوني

في قلب الوطن العربي وشدت شعب فلسطين وهي التي تعاونت مع الولايات المتحدة لتشبيت هذا الكيان وتمكينه من احتلال الاراضي العربية . ودور بريطانيا حافل منذ القدم وعدوانها على قناة السويس مع اسرائيل وبالتخطيط معها في عام ١٩٥٦ معروف للجميع . لقد تعطل مجلس الامن من جراء "الفيتو" الامريكي . واذا لم يوضع حد لهذا العدوان فإنه سيتكرر على بلدان اخرى . ان العدوان الثنائي يتطلب الادانة الصريحة وضمن عدم تكراره ، واننا نؤكد للمعتدين باننا لن نرضخ لتهديداتهم ولن نقول لعدوانهم نعم . سيبقى شعبنا العربي يناضل ضد العدوان وضد مرتكبيه ودفاعا عن ارضنا وكرامتنا وعن استقلالنا .

السيد بون شوان نات (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

قرر ، في جملة امور ، اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورتها العادية الثانية والعشرين المعقودة في اديس ابابا ، باثيوبيا ، في الفترة الواقعة من ٢٨ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، إدراج مسألة الهجوم الجوي والبحري الذي شنته الحكومة الحالية للولايات المتحدة على الجماهيرية العربية الليبية على جدول أعمال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . ان تلك المبادرة التي اخذت زمامها منظمة الوحدة الافريقية ، وهي مبادرة جاءت في اوانها وتستحق الشناء ، تبرهن على ان هذه المنظمة ، الناطق باسم مصالح الشعوب الافريقية ، لديها قدر كبير من الشعور بالمسؤولية والالتزام الراسخ بقضية السلم والامن في افريقيا وفي العالم أجمع . إن إدراج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة يتيح الفرصة للنظر في مسألة تبعث على بالغ القلق لدى المجتمع الدولي .

قبل سبعة أشهر وفي ١٥ نيسان/ابريل ، علمت شعوب العالم بصدمة واستنكار عميق بالهجمات المسلحة الجوية والبحرية التي شنتها الولايات المتحدة على ليبيا . وهي عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز . لقد مثل هذا العمل العدواني السافر انتهاكا صارخا لسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وتحديدا وقحا لشعوب العالم المحبة للسلم والعدالة ولحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ولهذه الهيئة الموقرة .

وبتوقيت العدوان في عشية الاجتماع الوزاري للمكتب التنسيقي التابع لحركة بلدان عدم الانحياز رغم جهود ونداءات متكررة وجهت لشنها عن القيام بأية خطوة من هذا النوع ، كانت الولايات المتحدة تعتمز توجيه انذار خطير لشعوب العالم ، وبصفة خاصة لشعوب البلدان الصغيرة التي ترغب في العيش في استقلال وكرامة وترفض أن تسدور في فلك الولايات المتحدة . وكان للتحذير أثره المنشود . لقد واجه الشعب الليبي التحدي بشجاعة وإصرار يبعثان على الإعجاب . وأدانت شعوب العالم هذا التحدي أدانة قوية ودونما خوف .

وأصدر أعضاء المكتب التنسيقي التابع لحركة بلدان عدم الانحياز في اجتماعه الطارئ في نفس اليوم أي ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ بلاغا ينص على ما يلي :

"قد أدانوا بشدة هذا العمل العدواني الغادر والصارخ وغير المبرر ضد بلد شقيق من بلدان عدم الانحياز ، وهو عمل يشكل انتهاكا للقانون الدولي ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ويهدد السلم والامن الدوليين ...

"وطالب الوزراء ورؤساء الوفود بأن توقف الولايات المتحدة الأمريكية فورا عملياتها العسكرية ، التي تشكل انتهاكا لسيادة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وسلامتها الإقليمية ، وتعرض للخطر السلم والامن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وتمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . وطالبوا أيضا بتقديم تعويض كامل وفوري للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية عن الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بها" .

(A/41/285 ، المرفق ، الفقرتان ١ و ٦)

وقد تم التأكيد على هذا الموقف القاطع الذي اتخذته حركة عدم الانحياز فسي الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر الماضي . وأعربت منظمة الوحدة الأفريقية ، وليبيا عضو فيها ، عن موقفها بشكل واضح ازاء هذه المسألة . فقد جاء في اعلان مؤتمر رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية ما يلي :

"ان مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات يود إبلاغ حكومة الولايات المتحدة الحالية أن اعتداء نيسان/ابريل المتعمد ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ليس تهديدا للسلام فحسب ولكنه يشكل هجوما على منظمة الوحدة الأفريقية . وفي هذا المدد فإن مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات يدين بشدة هذا العمل العدواني الذي زاد من حدة التوتر في البحر الابيض المتوسط والشرق الاوسط" . (A/41/241 ، المرفق ، ص ٢)

وقد أعرب وزراء خارجية مجلس جامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، ومعظم الدول الاعضاء في الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الجماهيرية والشخصيات البارزة في جميع أنحاء العالم عن نفس هذه المشاعر . وأرسلت الشعوب التقدمية في العالم رسالة شديدة الالتهاب الى الادارة الامريكية مفادها أن عدوانها الاجرامي على ليبيا أمر لا يمكن تبريره والتسامح فيه . وقد أعربت تلك الشعوب عن رفضها وستواصل الاعراب عنه .

وكلنا يدرك العواقب والاثار الوخيمة التي رتبها العدوان الامريكي على الشعب الليبي على السلم والامن الاقليميين والدوليين . فقد قتل العديد من الابرياء من النساء والاطفال ودمرت الاهداف المدنية وازدادت حدة التوتر . كما كشفت اسراشيل وجنوب افريقيا أعمالهما العدوانية المماثلة ضد الشعوب المناضلة في الشرق الاوسط والجنوب الافريقي .

وما يزيد عن ذلك خطورة هو أن أعمال العدوان هذه تمثل تحولا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة صوب زيادة الاعتماد على استعمال القوة في العلاقات

الدولية . ان السلطات الامريكية ، من خلال غزوها لغرينادا ، وحربها غير المعلنه على نيكاراغوا ، وعدوانها على ليبيا ، تريد أن توضح أن عقدة فييت نام لا تحول بينها وبين خوض حروب أخرى على التراب الاجنبي . وتبدو الولايات المتحدة في نفس الوقت الذي تحاول فيه أن تتفادى تكرار ما حدث في فييت نام على استعداد للتدخل المسلح أيديما وحيثما أمكن ذلك . ولا بد من وضع حد لهذا الاتجاه لئلا تقع الدول الصغيرة الأخرى ضحية له . واننا نناشد شعوب العالم بما في ذلك الشعب الامريكي ألا تسمح بذلك .

لقد انقضت سبعة أشهر واتضح أن اتهامات الولايات المتحدة ضد ليبيا ليست إلا خداعا . وانها جزء لا يتجزأ من حملة تشويه واسعة النطاق تستهدف الدول حديثة الاستقلال . وقد اتاحت لشعوب العالم الفرصة لتشهد كيفية استخدام هذه الحيلة القذرة ضد فييت نام ، وكوبا ، ونيكاراغوا ، وانغولا وغيرها من البلدان . وقد كتب العديسد من الامريكيين ، بما في ذلك المسؤولون السابقون في وكالة المخابرات المركزية ، عن هذا الموضوع . واستقال مؤخرا واحد من كبار المسؤولين في الولايات المتحدة ، وهو متحدث باسم وزارة الخارجية ، احتجاجا على هذه الحملة الاعلامية المشينة . بيد أن الأكاذيب والتلاعب بالكلمات لا يمكن أن تخفي الحقيقة . فليس ثمة شك في أن الادارة الامريكية تنتهج سياسة خارجية تتمثل في استعمال القوة والتهديد باستعمالها لتقويض حركات التحرر الوطنية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول والتركيز على تنفيذ مذهب "العالمية الجديدة" . وما الحالة في ليبيا إلا حلقة في سلسلة هذه السياسة . والحالة السائدة في الجنوب الافريقي ، والشرق الاوسط . وامريكا الوسطى وأجزاء أخرى من العالم تثبت هذا اثباتا قاطعا .

تؤكد فييت نام حكومة وحمبا من جديد تأييدها الراضح لشعب ليبيا وغيره ممن الشعوب العربية وتضامنها معها في نضالها ضد أعمال اسراشيل والولايات المتحدة المتمثلة في التدخل والعدوان ، وفي دفاعها عن استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية . وندين بقوة هجوم الولايات المتحدة الذي لا مبرر له ونطالب بالوقف

الغوري ، ودون أية شروط ، لجميع أعمال العدوان والامتناع ضد ليبيا ، وبتقديم
التمويل الكامل والملائم للجماهيرية العربية الليبية . ونؤيد جميع الجهود الرامية
الى تحويل البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلم وامن وتعاون . وفي هذا الصدد ،
فاننا نرحب باقتراح الاتحاد السوفياتي بالانسحاب المتزامن والمتبادل للوحدات
البحرية الامريكية والسوفياتية من المنطقة كخطوة في الاتجاه الصحيح .

وما زالت الحالة في منطقة الشرق الاوسط متفجرة ويسودها التوتر . وثمة اسطول ضخم يربط امام الساحل الليبي . وتتخذ اجراءات استفزازية ضد ليبيا وسوريا وغيرهما من البلدان العربية . واذا لم تتخذ أية تدابير الآن فإن حادث ١٥ نيسان/ابريل يمكن أن يتكرر في أية لحظة . ونظرا لخطورة الموضوع قيد المناقشة وما قد يترتب عليه من عواقب وخيمة بالنسبة للسلم والامن الدوليين ينبغي للجمعية العامة أن تعلن موقفها بوضوح لا لبس فيه وتبدي تأييدها للشعب الليبي ضحية العدوان السافر .

ومشروع القرار A/41/L.35 الذي كان لبلدي شرف اعداده يتناول جوهر المسألة قيد المناقشة . وهو يردد بعض الآراء التي أبدتها من قبل حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرهما من المنظمات الاقليمية والدولية . والواقع انه ينص على ما يعتبر أقل ما يستطيع الجمعية العامة عمله في حدود طاقتها اسهاما في احتواء الحالة والحيلولة دون تصاعد التوتر .

أما السبيل الوحيد لتطبيع الحالة في منطقة البحر الابيض المتوسط فهو الحوار لا المواجهة . وقد اعلنت ليبيا استعدادها لتسوية جميع الخلافات بينها وبين الولايات المتحدة عن طريق المفاوضات السلمية على أساس المساواة والاحترام المتبادل ولتحسين العلاقات بين البلدين . وفي هذا الصدد يؤيد وفدي النداء الذي وجهه رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية في الاعلان الذي أصدره في أديس أبابا بشأن هذا الموضوع حيث قالوا انه :

"ينبغي اعتماد مبدأ الحوار كضرورة أخلاقية الى جانب كونها ضرورة سياسية في منع تفجر الوضع كما هو قائم بين الحكومة الحالية للولايات المتحدة والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" .

(A/41/654 ، ص ٧٨)

السيد هوكه (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تتناول الجمعية العامة اليوم هجوم الولايات المتحدة على المبدن الليبية في نيسان/ابريل من العام الحالي .

ان نظر هذا البند من جدول الاعمال يشهد مرة أخرى على مدى تعقيد العلاقات الدولية المعاصرة . اذ نلمس من ناحية تعاطف الوعي بعدم امكانية كفالة السلم في العصر النووي إلا من خلال تضافر جهود جميع الدول والشعوب . الامر الذي تجسده الامكانيات التي اتاحها اجتماع القمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ونتائج مؤتمر ستوكهولم والاتفاقات التي توصلت اليها الدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحسين التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وثمة خطوات أخرى مسائرة لتلك الاتجاهات الا وهي التدابير الانفرادية التي تتم عن حسن النوايا والمقترحات بعيدة المدى المتعلقة بنزع السلاح والمقدمة من الاتحاد السوفياتي وسائر الدول الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز وجميعها تندرج في اطار السمي الدائب من أجل الحوار والتفاهم .

وعلى النقيض من تلك الجهود والبيادر المشجعة لمسنا نزوعا متزايدا الى تسوية المشاكل باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها امتخافا بمصالح الشعوب . فالنزعة الجديدة الى الهيمنة الكوكبية والسعي الى بسط السيطرة وتحقيق التفوق العسكري وتكديس مخزونات هائلة من الاسلحة النووية والتقليدية . كلها أمور تشكل تهديدا للبشرية . وينبغي للدول والشعوب المحبة للسلم على اختلاف نظمها السياسية والايديولوجية أن تعمل . بكل ما أوتيت من قوة وعزيمة . على عكس مسار تلك الحالة . ففي الوقت الراهن على وجه الخصوص . لابد لعلاقات التعايش السلمي أن تحكم العلاقات الدولية . ومن ثم تدين الجمهورية الديمقراطية الالمانية بكل قوة الفارات الوحشية التي تعرضت لها المدن الليبية بلا أي مبرر على الاطلاق وتعرب بالتضامن مع سائر الدول الاعضاء في منظمة حلف وارسو عن "عميق قلقها ازاء التدهور المطرد في الحالة الدولية الناشئة عما ارتكبهت الولايات المتحدة من أعمال عدائية ضد ليبيا" . وفسى رأي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ان العمل العدواني المرتكب ضد ذلك البلد وهو عضو في حركة عدم الانحياز وفي الامم المتحدة يشكل تحديا لابسط قواعد الحياة الدولية وازدراء للرأي العام العالمي .

وَبُدلت محاولات كثيرة لتبشير ذلك العمل العدواني . ولكن الرأي العام الدولي رفض بحق كل محاولات التدرع بالحاجة الى استخدام القوة لفض المنازعات . ومن دواعي القلق اليوم ان هناك محاولات لشن حملة مماثلة على دولة اخرى في المنطقة .

وقد اوضح بلدي في مناسبات مختلفة موقفه من مشكلة الارهاب . واكرر مرة اخرى اننا نعارض أي نوع من الارهاب . ونحن ندين الارهاب الفردي والارهاب الذي تمارسه بجميع أشكاله . ولدينا الاستعداد للتعاون في مكافحتها . بيد اننا نعارض بنفس القدر من التصميم المحاولة الرامية الى تحقيق قارب انانية بالوسائل العسكرية بدعمى مكافحة الارهاب . وخصوصا ان كل صراع اقليمي يكون محفوفاً بخطر اكتساب ابعاد عالمية ووقوع كارثة نووية تقضي على كل شيء .

ومن ثم . فإن الواقعية ورجاحة العقل هما ضرورة حتمية في العلاقات الدولية . وهما شرط مسبق لا غنى عنه لتوافر الاستقرار والاستمرارية في الشؤون العالمية وامكانية التنبؤ بها . ولذا فإن الميثاق لم يفقد ملاحيته . بوصفه مدونة لقوانين التعايش السلمي معترفاً بها عالمياً . وقد اعيد في العديد من الوثائق اللاحقة تأكيد الوسائل والاجراءات الاساسية المبينة في الميثاق لصون السلم وتعزيز الامن الدولي وحق الشعوب في تقرير المصير . ويسرى ذلك في المقام الاول على التقيد الصارم بالالتزام المنصوص عليه في الميثاق والقاضي بالامتناع عن استخدام القوة في العلاقات الدولية او التهديد باستعمالها . وثمة مثال آخر الا وهو الوثيقة التي اعتمدت في مؤتمر ستوكهولم والتي اعدت بها الوفود اعادة كبيرة خلال المناقشة العامة في هذه الدورة . وتجدر الاشارة في هذا المقام الى ان الدول الاوروبية المشاركة في المؤتمر والولايات المتحدة وكندا اخذت على عاتقها في تلك الوثيقة . المعتمدة بتوافق الآراء . الالتزام التالي :

ان الدول المشاركة في المؤتمر اذ تذكر التزامها في علاقاتها المتبادلة وكذلك في علاقاتها الدولية بوجه عام بالامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لأي دولة او اللجوء الى طريقة أخرى تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة تؤكد مجددا التزامها باحترام واعمال مبدأ الامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الختامية" .

وهذا يعني انها ستتقيد بنفس الالتزامات في علاقاتها مع أية دولة لم تشارك في المؤتمر ، بغض النظر عن نظام تلك الدولة السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي .

ينبغي للطريقة الجديدة في التفكير والعمل المطلوبة التي بدأت في الظهور أن تمكن ، لصالح الدول والشعوب المعنية ، من تسوية النزاعات القائمة والمسائل المثيرة للجدل بالوسائل السلمية فقط لاغير ، وذلك انطلاقاً من سياسة تملئها المسؤولية تجاه الحياة . إن عالمنا هث للفاية ، كما ان السلم والامن اضعف من ان نعرضهما دون اكرتات لخطر التدمير . وينبغي للحمافة والحكمة السيامية والامتعداد للحوار ان تحدد القرارات السيامية . ولقد كانت الدول الاشتراكية مسترشدة بهذه الحاجة عندما اقترحت على الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين اقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين . ان هذا النظام ، الذي يتناول الجوانب السيامية والعسكرية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية ، سيساعد بصورة خاصة على التوصل الى تسويات سلمية للنزاعات الاقليمية . وهكذا يمكن ، في هذا الميدان الهام والمعقد ، ان تهيأ ظروف شاملة تفضي الى اعمال مقامد ومبادئ ميشاق الامم المتحدة في عصر الذرة وعصر الفضاء .

واذا ألقى المرء نظرة على خريطة العالم ، لاسيما جنوبي البحر الابيض المتوسط الذي يتاخم بؤرة من اخطر بؤر التوتر واقدمها - أي الشرق الاوسط - ونظر الى أوروبا أيضا ، لشعر بعدم امكانية التنبؤ بمجرى التطورات لو اندلع صراع هناك . وعليه ، فإن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد جميع المبادرات والتدابير التي تستهدف تخفيض احتمالات المواجهة السيامية والعسكرية والتوترات في البحر الابيض المتوسط وتحويل المنطقة الى منطقة للسلم الدائم والامن والتعاون .

اننا نويد اعلان مؤتمر القمة الثامن لبلدان حركة عدم الانحياز ، الذي انعقد في هرارى ، ويدعو ذلك الاعلان الى تعزيز السلم والتعاون في البحر الابيض المتوسط ، كما نويد اعلان مؤتمر قمة رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في تموز/يوليه ١٩٨٦ . وورد في هذا الاعلان من بين جملة أمور :

"ينبغي اعتماد مبدأ الحوار كضرورة اخلاقية الى جانب كونها ضرورة سياسية في منع تفجر الوضع كما هو قائم بين الحكومة الحالية للولايات المتحدة والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" . (A/41/1654 ، المرفق الثاني ، ص ٧٨ ، الفقرة ٧)

وستقف الجمهورية الديمقراطية الالمانية في الاوقات كافة الى جانب الذين يكافحون من اجل الحرية الوطنية والاستقلال والتقدم الاجتماعي . واننا نتضامن مع الشعب الليبي وجميع الشعوب الاخرى التي تتعرض لسياسات العدوان والتهديد الامبريالية . وستترشد اعمالنا اليوم وفي المستقبل بالاعتناع بأن قوى السلم والتعقل والواقعية لابد ان تنتصر على قوى الحرب والعنف .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥